



بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية والحرص على عدم استخدامها في أي أغراض عسكرية من خلال تقديم الضمانات، إنما تعزز السلم والأمن الدوليين، وبالتالي فإنها مؤسسة ذات أهمية حاسمة للولايات المتحدة وللمجتمع الدولي ككل. ونحن نشي على المدير العام بليكس وعلى أمانة الوكالة. لما يبديانه من مشاركة والتزام في اضطلاعهما بهذه المسؤوليات.

ويوفر نظام ضمانات الوكالة الفريد والفعال والشامل أساس التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. كما أنه يوفر تأكيدات هامة بأن عمليات نقل التكنولوجيا والمعلومات النووية لن تتحول إلى الأغراض العسكرية بما يقوض السلم والاستقرار الدوليين. وقد أعلن الرئيس كلينتون في خطابه أمام الجمعية العامة يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر أن عدم الانتشار يمثل إحدى الأولويات القصوى لدولتنا. ونوه بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا النظام، ودعا المجتمع الدولي لأن يواصل دعم الوكالة وتعزيزها.

وتثنى الولايات المتحدة على الوكالة ومجلس محافظيها للأجراءات التي اتخذها لتعزيز برنامج الضمانات، لا سيما فيما يتعلق بإعادة التأكيد على حق الوكالة في طلب القيام بعمليات تفتيش خاصة لمرافق غير معلن عنها؛ ودعوة الدول الأعضاء لأن تتقاسم بيانات الاستخبارات وتتوسع في الإبلاغ عن وارداتها وصاداتها وعن المعلومات الخاصة بتصميماتها في المجال النووي؛ وإنشاء أنظمة لتحليل هذه البيانات على نحو أفضل؛ ودراسة مدى إمكان إدخال أساليب الرصد البيئي في ممارسات الضمانات وكيفية ذلك. وستؤدي كل هذه الخطوات إلى زيادة الشفافية في الأنشطة

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيد نياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة)
(نائب الرئيس)

ثم: السيد إنسانالي (غيانا)
(الرئيس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

(أ) مذكرة للأمين العام يحيل بها
تقرير الوكالة (A/48/341)

(ب) مشروع قرار (A/48/L.13 و Corr.1)

السيد إندر فورث (الولايات المتحدة الأمريكية)
(ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يود وفد بلدي أن يعرب باسم الولايات المتحدة عن تأييده القوي لمشروع القرار الذي تناول التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٩٢. إن الوكالة باضطلاعها بمسؤوليتها المزدوجة المتمثلة في النهوض

Distr. GENERAL

A/48/PV.46

3 December 1993

ARABIC

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

عندما تكون نتيجة التصويت المسجل و/أو التصويت ببناء الأسماء متبوعة بنجمة يرجع إلى مرفق المحضر.

مجلس الأمن بأن العراق يمثل للأجزاء ذات الصلة في هذين القرارين.

إننا نشهد أوجه نجاح كبيرة تاريخية في عملية السلم في الشرق الأوسط. وقد فتحت المنجزات التي تحققت في المحادثات الثنائية الباب لاحتتمالات جديدة لتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي. ونأمل في أن يفضي استمرار التقدم السياسي بين إسرائيل وجيرانها إلى زيادة إمكانات التحرك إلى الأمام صوب إنشاء منطقة خالية من كل أسلحة التدمير الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط، وإلى الحد من التكدر المزعزع للاستقرار للأسلحة التقليدية في المنطقة. وتؤيد الولايات المتحدة مشاركة الوكالة في هذه الجهود، وخصوصاً لمساعدة المباحثات الإقليمية التي تجرى بشأن التحقق الفعال من إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وفي جنوب إفريقيا، يسرنا أن الزيارات وعمليات التفتيش التي قامت بها الوكالة كانت مفتوحة ومثمرة. ونحن نرحب بالجهود التي بذلتها الوكالة للتأكد من صحة إعلان جنوب إفريقيا المبدئي حول المواد النووية. ونشيد بحكومة جنوب إفريقيا لتعاونها الوافر مع موظفي الوكالة في اضطلاعهم بمسؤولياتهم المتصلة بالضمانات. كما أننا نتطلع إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في كل إفريقيا.

وترحب الولايات المتحدة بما أحدثته أوجه التقدم المحرزة في مجال الضمانات من أثر محقق للاستقرار في أمريكا اللاتينية. ونتطلع إلى دخول اتفاق الضمانات الرباعي، الذي يشمل الوكالة والأرجنتين والبرازيل والوكالة الأرجنتينية البرازيلية للمحاسبة والرقابة على المواد النووية، حيز النفاذ في وقت مبكر. ونتعهد بتقديم دعمنا التقني إلى الأطراف المعنية في سعيها إلى وضع نظام فعال للضمانات بموجب هذا الاتفاق.

وأود الآن أن أتطرق إلى عدة مجالات من مجالات عدم الانتشار ذات الطابع الأعم بادنًا بمجال الحد من المواد القابلة للانشطار. تحيط الولايات المتحدة علماً بشكل خاص بما أبداه المدير العام من تفاؤل مبعثه أن المناخ الدولي الحالي مؤات للتوصل إلى اتفاق عالمي حول الحد، المصحوب بالتحقق، من إنتاج البلوتونيوم، واليورانيوم المخصب بدرجة عالية لصنع متفجرات. وحكومة بلدي تشاطره في هذا التفاؤل. وقد أعلن الرئيس كلينتون بقوة في خطابه أمام الجمعية العامة التزام الولايات المتحدة بالسعي الحثيث إلى عقد اتفاق دولي يحظر إلى الأبد إنتاج هاتين المادتين

النووية التي تقوم بها الدول الأعضاء، ومن المتعشم أن تحسن مقدرة الوكالة على تبين الأنشطة السرية.

وأود أن أتناول الآن مسألة دور الوكالة في التعامل مع بلدان ومناطق معينة فيما يتصل بعدم الانتشار.

تشني الولايات المتحدة ثناء حاراً على الوكالة لجهودها من أجل تنفيذ الضمانات في كوريا الشمالية. وعلى الرغم من جهود الوكالة، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء عدم قبول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حتى الآن لعمليات التفتيش الضرورية التي تقوم بها الوكالة للمحافظة على عنصر الاستمرار في نظام الضمانات. وكما قال المدير العام بليكس، فإنه كلما تأخرت عمليات التفتيش تلك زاد الخطر الذي يتعرض له هذا العنصر. لذا فإننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تقبل عمليات التفتيش تلك في أسرع وقت ممكن، وأن تتعاون فوراً مع الوكالة من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات.

إن عمليات التفتيش تلك ضرورية لإعطاء المجتمع الدولي الثقة بأن المرافق النووية المعلنة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرافق ينحصر استخدامها في الأغراض السلمية وحدها. وما لم تتم المحافظة على عنصر الاستمرار في نظام الضمانات، فإن الولايات المتحدة لن تستمر في مباحثاتها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وستضطر إلى إعادة هذه القضية إلى مجلس الأمن لاتخاذ إجراء آخر بشأنها. وحكومة بلدي ما زالت ملتزمة بالبحث عن حل دبلوماسي يدعم السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية، ويعزز النظام الدولي لعدم الانتشار، ولكننا لا نستطيع مواصلة هذه العملية الدبلوماسية إلا إذا وثقنا بأن عنصر الاستمرار في نظام الضمانات ستم المحافظة عليه.

لقد حقق جهد الوكالة للتوصل إلى برنامج العراق النووي وتدميره نجاحاً رائعاً. ومع ذلك تظل هناك ثغرات في معلوماتنا عن القنوات الخاصة بمشتريات العراق وعن مصادر معلوماته العلمية والتقنية، كما لاحظ المدير العام بليكس. وعلاوة على ذلك، لم يعترف العراق حتى الآن بأنه ملتزم بموجب قرار مجلس الأمن ٧١٥ (١٩٩١) بقبول الرصد والتحقق طويلي الأجل، كما أنه لم يبد الاستعداد لتنفيذ متطلبات خطة الوكالة للرصد طويل الأجل. وبناءً على ذلك، نحن نحث العراق على أن يتخذ الخطوات التي تتطلبها الوكالة بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١)، ونؤيد عزم الوكالة على أن تشتت الحصول على استجابة مرضية تماماً بالنسبة لهذه المسائل قبل إبلاغ

بشأن السلامة النووية بالإضافة إلى مساعيها لإجراء دراسات وتحاليل ستوفر الأساس التقني لتقييم وتحسين السلامة في أنواع المفاعلات المولدة للطاقة التي صممت في العهد السوفياتي. ونرى أن هذه الجهود ستقلل من خطر حدوث حادث آخر مثل حادث تشيرنوبيل.

هناك مجالان آخران للاهتمام أود أن أذكرهما أولاً، فيما يتعلق بالقضاء النفايات المشعة في البحر المتجمد الشمالي، تقوم الوكالة بدور هام في وضع تقييم دولي لآثار إلقاء النفايات المشعة في بيئة القطب الشمالي، على صحة الإنسان وعلى البيئة، وتؤيد الولايات المتحدة هذه الجهود. ثانياً، فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، يوضح تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٩٢ مدى المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة للعالم النامي. لقد ساعدت الوكالة هذه البلدان في جميع جوانب الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية بدءاً من تخطيط وتطوير الطاقة النووية وإدارة النفايات، إلى المساعدة في توفير تكنولوجيات غير متصلة بتوليد الطاقة النووية. وهذا دور هام ستؤيده حكومتنا بقوة ونحن نشجع الدول الأخرى الأعضاء في الوكالة على أن تحذو نفس الحذو.

بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر قال الرئيس كلينتون في بيانه إلى هذه الهيئة أننا سندخل عدم الانتشار في نسج الأولويات القصوى لدولتنا.

"وعلى نحو أعمق في نسج جميع علاقاتنا مع الدول والمؤسسات في العالم".
(الوثائق الرسمية للجمعية العامة؛ الدورة الثامنة والأربعون؛ الجلسات العامة، الجلسة ٤، الصفحة ١٢)

إن تأييدنا القوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية جزء حاسم في هذا الجهد. وتتعهد الولايات المتحدة بمواصلة هذا التأييد كعنصر أساسي في جميع الجهود التي تبذلها لمنع الانتشار والتي تتضمن إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية، ووضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

أخيراً، تود حكومتنا أن تشيد بالوكالة الدولية للطاقة الذرية لإسهامها القيم في تحقيق السلم والأمن والرفاه الدوليين.

لاستخدامهما في صنع الأسلحة. وبالطبع، سيكون التحقق من خلال ضمانات الوكالة أساسياً تماماً لتوفير المصدقية لذلك النظام. وعلاوة على ذلك، اقترح الرئيس كلينتون إخضاع المواد القابلة للإنشطار، التي لم تعد الولايات المتحدة بحاجة إليها كرادع نووي، للتمتيش من جانب الوكالة. كما نحيط علماً أيضاً بالمقترحات الخاصة باشتراك الوكالة في التحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب، وسوف نولي هذه المقترحات حقها من الدراسة.

ونعتقد أن النظر في إشراك الوكالة في أنشطة نزع السلاح فيما يتجاوز دورها التقليدي الخاص بالضمانات يعتبر دليلاً على الاحترام الذي تحظى به بوصفها مؤسسة دولية متطورة مع الزمن. وكما أشار المدير العام في بيانه، سيكون عبء العمل الإضافي لعملية التحقق والموارد المطلوبة لها كبيرين. ونعتقد الولايات المتحدة أننا بحاجة إلى أن ننظر بجدية في إيجاد آليات لتوفير زيادة قد تكون كبيرة في الموارد المتاحة لضمانات الوكالة.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الحاجز القانوني والسياسي الأساسي الذي يحول دون زيادة انتشار الأسلحة النووية، وهي تعبر عن توافق الآراء الدولي بأن الانتشار النووي لا يزال يشكل أحد التهديدات الخطيرة للأمن والاستقرار العالميين. وترتبط الوكالة ارتباطاً وثيقاً بالمعاهدة، التي تعتمد على نظام ضمانات الوكالة لرصد امتثال الأطراف لأحكامها. والجهود التي تبذل لتقوية هذه الضمانات جهود تقوي المعاهدة ذاتها. ومن خلال الوكالة تستطيع الولايات المتحدة أن توجه الموارد والدعم التقني إلى أطراف المعاهدة، وفاء منها لأحكام المادة الرابعة من تلك المعاهدة، التي تدعو إلى أكمل تعاون ممكن بين الأطراف في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونعتقد الولايات المتحدة أن تمديد المعاهدة في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى وبدون أي شروط سيوفر أعظم تأكيد ممكن بأن إسهامات المعاهدة في الأمن العالمي وفي التنمية السلمية للطاقة النووية ستصمد للزمن.

تؤيد الولايات المتحدة أيضاً تأييداً كاملاً جهود الوكالة لتحسين أمان المنشآت النووية المدنية في البلاد الأعضاء. إننا نحیی أمانة الوكالة لدعمها الجاري لمباحثات بين خبراء الدول الأعضاء يرجى أن تفضي إلى وضع اتفاقية دولية للسلامة النووية. كما أننا نشيد بجهود الوكالة لتحديث وتحسين وثائقها التقنية الحالية

أن تظل الوكالة مجرد ماسك دفاتر عالمي في المسائل النووية. إن مسك الدفاتر هام ولكن يجب أن يوجه تنفيذ الضمانات صوب نهج لا يعتمد كثيرا على التفتيش الروتيني بل يزيد في التركيز على كشف الأنشطة الممكنة غير الروتينية.

لقد تطوعت فنلندا بأن تقوم بدور بلد تجارب لتنفيذ نظم جديدة من الضمانات، وسنواصل برنامجنا لدعم تنفيذ الضمانات وسنوجهه إلى ترشيد هذا التنفيذ.

يجب على الوكالة أيضا أن تعالج مهمة وضع ضمانات للأنشطة النووية للدول التي استقلت حديثا، والتي نأمل أن تنضوي تحت النطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبغية تسهيل زيادة تنفيذ الضمانات في أوكرانيا، بدأت فنلندا برنامج مساعدة ثنائيا لمساعدة السلطات المسؤولة عن السلامة النووية وتنظيم الأنشطة النووية في أوكرانيا في هذا الصدد.

أنتقل الآن إلى المهام الجديدة التي تواجه الوكالة.

إن مسألة حظر التجارب النووية ترتبط ارتباطا وثيقا بمهام منع الانتشار الأخرى التي تقوم بها الوكالة. ونحن نعتقد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي منظمة من الطبيعي أن يقع عليها الاختيار للإشراف على تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي ستوضع في المستقبل وهو اختيار محقق لفعالية التكاليف. وسيكون التحقق مسألة مركزية في التفاوض بشأن حظر التجارب، وكذلك الحال أيضا بالنسبة للتكاليف. إن تفويض الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالعمل كوكالة للتحقق في معاهدة حظر التجارب له ما يبرره في رأينا، فالوكالة الدولية للطاقة الذرية لديها إلى حد كبير، بالفعل، الأفكار والخبرات المتصلة بهذا العمل. ونرى أن التكلفة الإضافية التي تتحملها الوكالة ستكون متواضعة بالمقارنة بتكاليف إنشاء منظمة دولية جديدة تماما. إن الميزانيات الخاصة بنزع السلاح مثقلة بالفعل بتكاليف إنشاء منظمة لمنع الأسلحة الكيميائية.

إن فنلندا تؤيد إبرام اتفاق دولي لحظر إنتاج اليورانيوم الشديد التخصيب والبلاتونيوم لأغراض إنتاج الأسلحة النووية. ونرى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي أنسب جهة لتولي مهمة التحقق من هذا الوقف، وللتحقق أيضا من المواد الصالحة لصنع الأسلحة، والتي أصبحت فائضة عن الحاجة بسبب عملية نزع السلاح النووي.

السيد برايتنستاين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

اسمحوا لي في البداية أن أقول أن فنلندا كعضو حالي في مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقدر كثيرا القيادة التي يوفرها المدير العام السيد هانز بليكس للوكالة وهي تواجه التحديات الكثيرة التي لا يزال يمثلها الاستخدام السلمي والأمن للطاقة النووية.

ومع أن هناك مسائل عديدة على جدول أعمال الوكالة تستحق اهتمامنا، فإنني سأقتصر في كلمتي هذه على ثلاث مسائل ترى حكومتي أن لها قدرا كبيرا من الأهمية والإلحاح. وهي: تعزيز ضمانات الوكالة الدولي للطاقة الذرية، والأعمال الجديدة للوكالة في سياق نزع السلاح النووي، ومسألة تنفيذ نظام الضمانات التابع للوكالة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وإذ أنتقل إلى نظام الضمانات، فإن فنلندا تؤيد إجراء تحديث شامل ومعمق لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نتابع عن كثب وباهتمام شديد تطور مفاهيم الضمانات الجديدة. ومن الأهمية القصوى أن تقوم الوكالة بترشيد تنفيذ ضماناتها وأن تزيد من الكفاءة وفعالية التكاليف في صدد الضمانات. ونحن نرى أن تحسين نظام ضمانات الوكالة هو أحد المسائل الأساسية التي يتعين دراستها خلال الفترة التي ستقضي حتى موعد انعقاد مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥. إن الاعتماد على نحو أكبر على النظم الوطنية في المحاسبة والمراقبة، والمشاركة مع المنظمات الإقليمية مثل المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية، وتكثيف جهود الوكالة في كشف الأنشطة النووية غير المعلنة، تعتبر خطوات هامة في الاتجاه السليم.

بيد أن الوكالة والأمم المتحدة يواجهان تحديات تحتاج إلى نهج أكثر جرأة. يجب أن تتوفر للوكالة الموارد المادية والبشرية الكافية لتنفيذ الضمانات بشكل فعال. ونظرا لصعوبة الحصول على موارد مادية إضافية، يجب تناول مسألة التفرقة في تنفيذ الضمانات. إن الاختلافات في المخاطر التي تثيرها المرافق والبرامج النووية المختلفة، يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تخصيص موارد الضمانات. وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن تستخدم الموارد المتاحة بطريقة تحقق الهدف الحيوي لمنع الانتشار.

إن الحاجة إلى زيادة مصداقية الضمانات واضحة. إننا لا نؤيد أن تقوم الوكالة بدور رجل شرطة عالمي في المسائل النووية ولكننا نشق في أنه لا يكفي

حاسما في الحفاظ على السلم والتفاهم بين الدول من خلال توطيد التعاون الدولي في التطبيقات السلمية للطاقة النووية، ومن خلال نظام الضمانات الذي تحكم به الرقابة بقصد منع إنتشار الأسلحة النووية.

والجمهورية التشيكية، لدى تقديمها طلبا للحصول على عضوية الوكالة في بداية هذا العام، أعلنت أنها تتقيد بكل الالتزامات والانفاقات الخاصة بالوكالة التي وقعت عليها تشيكوسلوفاكيا. وقد انضمت الجمهورية التشيكية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأكدت أنها دولة خلف في الانفاق المعقود بين الوكالة وبين تشيكوسلوفاكيا بشأن تطبيق الضمانات، وأصبحت عضوا في فريق الموردين النوويين، واعتمدت أحكام المنشور الاعلامي الدوري ٢٥٤ جزئيه، وأصبحت حسب مفهوم قرار لجنة زانغر عضوا كذلك في تلك الهيئة. والجمهورية التشيكية تواصل منذ قيامها في أول كانون الثاني/يناير من هذا العام، تطبيق ضمانات الوكالة وفقا لنموذج المنشور الاعلامي الدوري ١٥٣. وفي نفس الوقت، أكد بلدي خلافته في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وإتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، وإتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي.

وقبلنا بارتياح توصية مجلس المحافظين بقبولنا في عضوية الوكالة، الصادرة في شباط/فبراير الماضي، وكذلك قرار المؤتمر العام للوكالة في دورته السابعة والثلاثين الصادر في ٢٧ أيلول/سبتمبر والذي يقضي بالموافقة على عضوية الجمهورية التشيكية في الوكالة. ونحن نقدر أيما تقدير النهج المفيد الذي تطبقه أمانة الوكالة، والذي ساعد على كفاءة مشاركتنا في كل الأنشطة التي تمارسها الوكالة وفي استمرار برامج المساعدة التقنية والمشاريع الخارجة عن الميزانية الموجهة إلى الجمهورية التشيكية في ١٩٩٣. وهذه الأنشطة تتضمن مشاركتنا في برامج الخبراء المعنية بتقييم سلامة تشغيل المفاعلات النووية، ومشاركتنا في نظم الإخطار عن حوادث التشغيل، وفي البرنامج الممول من خارج الميزانية والمعنى بتعزيز المعايير التقنية ومعايير السلامة في المفاعلات المبردة والمهدأة بالماء، وفي عدد من برامج المساعدة التقنية الوطنية والاقليمية الأخرى. والسلطات التشيكية التي تشرف على سلامة المحطات النووية تطبق المعايير الأساسية للوكالة وتوصيات أفرقتها الاستشارية.

والجمهورية التشيكية تقدر أيما تقدير الجهود التي تبذلها الوكالة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. وتقدر على وجه خاص، متابعتها لمعاهدة عدم

ولئن كان تنفيذ الضمانات في العراق والمشاركة في نزاع سلاحه قد وضعوا الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمام اختبار تقني صعب، فإن حالة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تضع قدرة الوكالة على اتخاذ القرار، وسياستها في موضوع الضمانات أمام اختبار سياسي لا يقل عن ذلك صعوبة. إن مصداقية معاهدة عدم الانتشار لن تقوم لها قائمة إزاء عدم الامتثال المستمر بلا حدود من جانب أي دولة طرف في المعاهدة. إن فنلندا تحبذ الحوار وتبحث على أن يتم الامتثال بناء على تفاوض فيما يتعلق بإجراء التفتيش الخاص في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ونأمل أن يؤدي طريق الصبر والحوار إلى النتائج المرجوة قريبا. إننا نتفق اتفاقا كاملا مع المدير العام على أن السند القانوني الوحيد والخط التوجيهي الأساسي في العلاقة بين الوكالة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إنما يتمثلان في اتفاق الضمانات وفي معاهدة عدم الانتشار. ونحث جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بقوة على أن تعيد النظر في موقفها وأن تمثل للتعهدات التي قطعتها على نفسها بحرية عندما أبرمت اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن فنلندا تظل على التزامها بأهداف الوكالة إذ تسهم في خدمة الاستعمال الآمن للطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولقد أيدنا دائما جهود المدير العام وموظفيه في تنفيذ نظام الضمانات الذي أوكلته الدول الأعضاء للوكالة، وسواصل هذا التأييد.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة

شفوية عن الانكليزية):

في البيان الذي أدلى به وفد بلادي مؤخرا أمام اللجنة الأولى تطرق إلى عدة قضايا عالجهها هنا متكلمون آخرون، واليوم، أود أن أتناول بالتفصيل الجهود التي تبذلها الجمهورية التشيكية من أجل مواصلة واستئناف الإضطلاع بالالتزامات التي قطعتها تشيكوسلوفاكيا على نفسها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن أشير إلى بعض المهام التي نرى أنها ماثلة أمام بلدنا.

وكما يعلم الأعضاء، فإن تشيكوسلوفاكيا، التي كانت إحدى الدول الأعضاء المؤسسة للوكالة، قد أنهت عضويتها فيها، بعد ٣٥ سنة من التعاون المثمر والفعال، بسبب حل هذا البلد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

والجمهورية التشيكية، منذ اللحظة الأولى لإنشائها، أيدت اهتمامها باستئناف عضويتها في الوكالة، إذ ترى أنها من أهم وكالات الأمم المتحدة وأكثرها جدارة بالتقدير، فهي وكالة أسهمت اسهاما

التشكيكية مؤخرا مشروع إتفاق حكومي مع جمهورية سلوفاكيا بشأن التعاون في مجال السلامة النووية، ونحن نتابع أيضا باهتمام الأعمال التحضيرية لعقد اتفاقية دولية بشأن السلامة النووية ونقدم لها دعماً التام. ونحن نقدر الجهود التي تتركسها الوكالة لإعداد مفهوم هذه الاتفاقية، وإننا لعلنا اقتناع بأن اعتماد هذه الاتفاقية سيعزز بصورة متزايدة الأهمية الدولية للوكالة وسييسهم في المواءمة على الصعيد العالمي بين المتطلبات التي تعد أساسية للسلامة النووية.

والحكومة التشيكية تدرك تمام الإدراك أهمية أنشطة الوكالة في مجال المساعدة التقنية والتعاون في التطبيقات السلمية للطاقة النووية من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية. وبوصفنا دولة تطبق برنامجاً نووياً بالغ التطور، نحن على استعداد لمساعدة هذه البلدان من خلال توفير الخبراء، وقبول المتدربين، وتنظيم الدورات التدريبية، والتنسيق بين برامج البحوث، ونحن قادرون على سداد القيمة الكاملة لمساهماتنا الطوعية عن هذا العام في "صندوق التعاون والمساعدة التقنية" وكذلك سداد مساهمتنا في الميزانية العادية للوكالة. ويقدر الوفد التشيكي الأنشطة التي اضطلعت بها الوكالة خلال الفترة التي يتناولها التقرير بالتحليل وهي تقدر أيما تقدير العمل المتفاني الذي أدته أمانتها تحت رئاسة المدير العام، هانز بليكس، والذي أداه رئيس مجلس المحافظين وأعضاء المجلس. واسمحوا لي أن أعرب عن تصميم الجمهورية التشيكية على دعم الوكالة على نحو كامل وفعال في كل مجالات الأنشطة التي ستضطلع بها في المستقبل.

السيد هالاتشيف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن

الإنكليزية):

يود وفد بلغاريا أن ينضم إلى الوفود الأخرى التي أعربت عن عظيم احترامها وتقديرها للسيد هانز بليكس وموظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية نظراً إلى الكفاءة والفعالية التي تنجز بها مهام الوكالة الهامة، ونحن نشكر المدير العام على تقريره السنوي وبيانه الشامل عن عمل الوكالة. وتحت قيادته، أصبحت ١٩٩٢ سنة ناجحة أخرى أدت خلالها مهام الوكالة على نحو يكسبها ثقة الدول الأعضاء وامتنانها.

يوضح التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بجلاء أن الوكالة تواصل الوفاء بمسؤولياتها المنصوص عليها في نظامها الأساس وفي قرارات المؤتمر العام ومجلس المحافظين. وعلى هذا الأساس يشترك وفد بلدي في تقديم مشروع القرار الوارد في

انتشار الأسلحة النووية من خلال نظام الوكالة الخاص بالضمانات الذي أثبت، رغم بعض النواقص، أن الوكالة مؤسسة لا غناء عنها. وفي هذا السياق، نود أن نشي على وجه الخصوص على أنشطة الرصد الأخيرة التي اضطلعت بها الوكالة في العراق على أساس قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٦٨٧ (١٩٩١)، والجهود التي تبذلها لتهيئة الظروف لعقد اتفاق ضمانات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولضمان تقيدها على نحو ثابت باتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية. ومهما قلنا لن يمكننا التعبير بالقدر الكافي عن مدى تأييدنا لهذه التدابير.

والجمهورية التشيكية تنوي استئناف العمل بتقليد التعاون الوثيق مع الوكالة، لا بتوفير خبرائها للاضطلاع بأنشطتها الخاصة في مجال الرصد فحسب، بل أيضاً بالمؤازرة النشطة لكل الجهود الايجابية الرامية إلى تعزيز قوة وفعالية نظام ضمانات الوكالة حتى يتمكن هذا النظام من تلبية المتطلبات المتزايدة بموارده المحدودة.

وأود أيضاً أن أؤكد للأعضاء، نيابة عن الحكومة التشيكية، أن قضية التطبيقات السلمية للطاقة النووية ستظل تحتل مكان الصدارة في اهتمامات الجمهورية التشيكية. ومن بين المهام الملحة التي علينا أن نضطلع بها إعداد تشريع للطاقة النووية ينظم المشاكل غير المشمولة حالياً على نحو كاف في تشريعنا الراهن. وتتضمن هذه المشاكل التخلص من النفايات النووية، ونهاية دورة الوقود النووي، والمسؤولية القانونية عن الأضرار النووية وما يرتبط بذلك من تأمين على العاملين في محطات الطاقة النووية.

وننوي أن نطبق إلى أقصى حد في كل المجالات توصيات الوكالة ومواقفها وصكوكها حتى نتمكن من معالجة القضايا الحساسة على صعيد المتطلبات والممارسات الدولية الراهنة. وفي المستقبل القريب جداً، ستتصدى الجمهورية التشيكية لقضية أحكام القانون المدني المتعلقة بالمسؤولية عن الأضرار النووية، وهي قضية تجري الآن مناقشتها في الحكومة التشيكية.

وفي معالجة المشاكل المرتبطة بالطاقة النووية، تنوي الجمهورية التشيكية العمل على استمرار العلاقات الطيبة التي كانت قائمة بين تشيكوسلوفاكيا وبين جيرانها. ولهذا السبب أعلنت حكومتي أنها ملتزمة، دون أية تحفظات، بالاتفاقات المعقودة بين تشيكوسلوفاكيا وكل من ألمانيا والنمسا وهنغاريا. كما بحثت الحكومة

وإلى عقد اتفاقات الضمانات المطلوبة مع الوكالة وتنفيذها. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن قلقنا البالغ حيال قضية تنفيذ اتفاق الضمانات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والوكالة بصدد معاهدة عدم الانتشار. ونأمل في أن توفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بكافة التزاماتها بموجب هذا الاتفاق.

ويعتقد وفد بلدي أيضا أنه يجب على كل دولة عضو أن تمتثل إمتثالا صارما لقرارات مجلس الأمن، وأن توفر المعلومات المطلوبة عن أنشطتها النووية. ونعرب عن ثقتنا في المدير العام وموظفيه وكامل تأييدنا لهم في ما يبذلونه من جهود دؤوبة محايدة تنفيذاً للمسؤوليات التي أسندها المجتمع الدولي برمته إلى الوكالة.

وترى بلغاريا أنه بالإضافة إلى واجب الدول الأعضاء في توفير المعلومات عن برامجها النووية، فإن من واجبها أيضا أن تزود الوكالة بالمعلومات ذات الصلة التي قد تساعد على تحقيق المزيد من الفعالية لعمليات الضمانات. وفي هذا السياق، نؤيد انشاء نظام عام لإبلاغ الوكالة - على أساس طوعي - بالصادرات والواردات من بعض المعدات والمواد غير النووية المستخدمة بصفة عامة في الصناعة النووية. وبالتالي تتوفر الشفافية اللازمة في الأنشطة النووية للدول، مما يؤدي إلى بناء الثقة في طابعها السلمي. وسيخفض ذلك من خطر حدوث انتهاكات لا تكتشف في الوقت المناسب.

وقد أقامت حكومة بلغاريا نظاما وطنيا لمراقبة الصادرات ذات الصبغة النووية يتفق والمتطلبات الدولية الجديدة. ونعتقد أن ذلك ييسر إلى حد بعيد مشاركتنا في أي نظام يقام في المستقبل. ونؤيد أيضا الجهود المتواصلة التي تبذل لتعزيز ضوابط تصدير المواد النووية ذات الاستخدام المزدوج داخل مجموعة الموردين النوويين ولجنة زانغر القائمة على معاهدة عدم الانتشار.

إن أنشطة الوكالة المتعلقة بالضمانات والسلامة النووية والمساعدة التقنية تتناول كلها مجالات ذات أولوية عظمى. وأود، دون تحيز ضد المجالين الأولين. أن أعقب على المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة إلى بلغاريا لتعزيز السلامة النووية والإشعاعية لمنشأة كوزلودوى للطاقة النووية.

لقد اكتمل العمل الذي جرى في السنوات الثلاث الأخيرة لإعادة تقييم الموقع، بما في ذلك خصائصه السيزمية، وذلك وفقا لمعايير الوكالة. ورفع مستوى

الوثيقة A/48/L.13 بشأن التقرير السنوي للوكالة ويؤيده تأييدا قويا.

ظلت مسائل عدم الانتشار وضمانات الوكالة تتصدر القضايا الدولية طيلة عام ١٩٩٢. وقد شهد هذا العام بدء العملية المؤدية إلى عقد مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥. وتعتقد بلغاريا اعتقادا جازما أن معاهدة عدم الانتشار، بدولها الأطراف الـ ١٦٠، هي حجر الزاوية في هيكل نظام عدم الانتشار برمته. ومن أهم مواد المعاهدة المادتان الثالثة والرابعة اللتان تتعلقان بالضمانات والتعاون التقني. وبالتالي ستتفاعل عملية استعراض وتمديد المعاهدة مع التطورات التي تحدث داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذين المجالين. ونحن نؤيد التمديد غير المشروط ولا المحدود لمعاهدة عدم الانتشار ونعتقد أن ذلك سيزيد من توطيد الأمن والاستقرار العالميين.

لقد اقترح أن يكون للوكالة دور في التحقق من الحظر الشامل للتجارب النووية. وامتناع جميع الدول عن انتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صناعة الأسلحة يشكل تدبيرا آخر هاما للغاية لتحديد الأسلحة النووية، تدبيرا يمكنه أن يعزز نظام عدم الانتشار. والوكالة مؤهلة تأهila تاما لكي تكون جهاز الرصد للاتفاق الذي يعقد لوقف انتاج تلك المواد. وهناك مهمة أخرى يجب على الوكالة أن تتصدى لها، وهي الحاجة إلى التداول والتخزين الآمنين لليورانيوم الشديد التخصيب والبلوتونيوم المتخلفين عن الرؤوس الحربية النووية المفككة. كل هذا يؤكد التزايد المستمر في أهمية الوكالة للجهود التي تبذل للقضاء على خطر الانتشار النووي الذي لا يزال يشكل أضخم التحديات.

إن الثقة في نظام عدم الانتشار الدولي لا تقوم إلا عندما توجد شفافية كاملة لدى جميع الدول بالنسبة لأنشطتها النووية. إن التعاون الوثيق مع الوكالة، التي تدير نظام عدم الانتشار النووي بالنيابة عن المجتمع الدولي، أمر أساسي. ويجب المحافظة على حق الوكالة في إجراء تفتيشات خاصة عند الاقتضاء. وقد يلزم اللجوء إلى مجلس الأمن للحصول على مساندته باعتبار ذلك ملاذا أخيرا.

ونظام الضمانات عنصر جوهري من عناصر نظام عدم الانتشار. وبلغاريا ترحب بالتعاون الوثيق بين جنوب أفريقيا والوكالة، الذي أدى إلى الشفافية بالنسبة لبرنامج جنوب أفريقيا النووي السابق وبالنسبة إلى أنشطتها النووية الحالية كذلك. وندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار إلى الانضمام إليها

تجرى حالياً على المفاعلات من طراز WWER. واستضافت بلغاريا أيضاً اجتماعاً لتنسيق الأبحاث عن الآثار البيولوجية للجزيئات الساخنة من تشيرنوبيل.

وختاماً، أود مرة أخرى أن أعرب عن فائق تقدير حكومة بلغاريا وتأييدها المطلق لدور الوكالة وأنشطتها التي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتأمين الرقابة الفعالة على انتشار الأسلحة النووية.

تنظيم العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أود أن أدلي ببيان بشأن البند ٥٦، المعنون "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما". وكما تعرف الجمعية، فقد قمت بإجراء مشاورات لتحديد أفضل الطرق التي يمكننا بها استئناف العمل الذي بدأ في الدورات الماضية. وإني اقترح تشكيل فريق عمل غير رسمي مفتوح العضوية لإعداد مشروع قرار بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما، بهدف عرض هذا الموضوع على الجمعية العامة لتبت فيه في موعد لا يتجاوز نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وقد طلبت إلى الممثل الدائم لبنن أن يتولى رئاسة هذا الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية، الذي ينبغي أن يبدأ عمله بأسرع ما يمكن.

وفيما يتعلق بالبند ٥٣ المعنون "تنشيط أعمال الجمعية العامة"، فسأدلي ببيان في وقت قريب جداً، خلال يوم أو يومين، بشأن تشكيل فريق مفتوح العضوية بهدف تنفيذ المهام التي حددها القرار ٢٣٢/٤٧ سعيًا إلى التوصل إلى نص يحظى بتوافق الآراء قبل اختتام هذه الدورة.

وأخيراً، وبعد أن تختتم الجمعية العامة مناقشتها بشأن البند ٣٣ من جدول الأعمال المعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية" المحدد لها يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، سأدلي ببيان آخر بشأن إنشاء فريق عامل آخر مفتوح العضوية يعنى بهذه المسألة على وجه التحديد.

وفي كل هذه الحالات، فإنني أنوي أن أكون مشاركاً على نحو فعال لكي أساعد على ضمان التلبية الكاملة لتوقعات الجمعية في مجال إصلاح وإعادة تشكيل وتنشيط الأمم المتحدة وأجهزتها.

نظام السلامة السيزمية للصناعة بكامله. وتم توفير المعدات اللازمة، ويجري الآن إنشاء شبكة محلية للرصد السيزمي. وقدمدت المساعدة إلى السلطة التنظيمية الوطنية في إعداد وتدوين الوثائق المتعلقة بالسلامة النووية والإشعاعية، وفي الحصول على معدات للمعمل المتنقل لقياس الأشعة التابع لمراقبة السلامة الإشعاعية.

وقد قدمت الوكالة المساعدة أيضاً لإعادة تقييم تعريف النفايات المشعة في منشأة كوزلودوي ولوضع معايير واقعية وذات أساس علمي صحيح للإنبعاثات الإشعاعية للمنشأة. وتواصل الوكالة الاضطلاع بدور نشط في سبيل النجاح في حل المشاكل المتصلة بالتشغيل الآمن لوحدة WWER-1000 ومعالجة النفايات المشعة وتخزينها، وذلك بتوفير المعدات المتطورة للتحكم في المعادن، وأنظمة التشخيص والبرامج الحاسوبية للعوامل المائية الحرارية والتحليلات النيوترونية والمادية.

إننا نتلقى مساعدات قيمة من لجنة المجموعات الأوروبية، والرابطة العالمية للمشغلين النوويين، وائتلاف الهيئات المنظمة للطاقة النووية، التي أعدت تصميمات متناسبة وأجرت بحوثاً وتحاليل علمية. وكانت للمعونة المالية المقدمة لنا من المجموعة الأوروبية والبنك الدولي وحكومات الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وفرنسا، أهمية بالغة.

وأود أن أعرب عن امتنان حكومة بلغاريا العميق للوكالة، وللجنة المجموعات الأوروبية، وللمؤسسات الدولية الأخرى، ولحكومات الدول الصديقة على مساعداتها التي كفلت التشغيل الآمن الموثوق به لإمكاناتنا النووية لتوليد الطاقة في وقت يعد وقت شدة.

وفضلاً عن الجهود التي تهدف إلى مواصلة النهوض بسلامة منشآت الطاقة النووية لدينا، فإننا سنستمر في توسيع نطاق تطبيق الأساليب النووية في مجالات أخرى، ولا سيما في مجال الزراعة والطب. وسنعتد على مساعدة الوكالة في تنفيذ مشروعات محددة في هذه المجالات.

وستبذل بلغاريا من جانبها كل ما في وسعها للإسهام في التنفيذ الناجح لبرامج الوكالة للمساعدة والتعاون التقنيين. وأثناء فترة التقرير، عقدت في كوزلودوي حلقة دراسية إقليمية عن التجارب التي

التي سيؤدي نشرها على نطاق واسع الى تحقيق فائدة للبلدان النامية.

ونحن نشيد بالتوجه الجديد لبرنامج المساعدة التقنية لفترة السنتين وفي اعتقادنا أنه سيعزز التنمية الوطنية فضلا عن التعاون الاقليمي.

ويلاحظ الوفد النيجيري بارتياح أن حصة افريقيا من البرنامج الاجمالي الذي تمت الموافقة عليه قد واصلت الازدياد على مدى السنوات الماضية وهي الآن أكبر من حصة أي منطقة أخرى. إن التعاون الذي تقدمه الوكالة في مجال نقل العلوم والتكنولوجيا النوويين الى افريقيا، عن طريق الاتفاق التعاوني الاقليمي الافريقي للبحث والتطوير والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين، تعاون يلقي دائما كل التقدير من بلدي.

إن الزيادة في عدد المشاريع المرشحة للتمويل في المنطقة، إنما هي شاهد على الأهمية التي تعلقها الدول الافريقية الأعضاء على اسهام الوكالة في تنمية بلادها. وإننا نحث المجتمع الدولي على الحفاظ على التزامه بالاتفاق التعاوني الاقليمي الافريقي وذلك بتوفيره المستوى اللازم من الموارد لتيسير تنفيذ تلك المشاريع على وجه السرعة.

ومما هو جدير بالذكر أن زيادة الوكالة لأنشطتها في مجال التعاون التقني قد تزامنت مع نمو الوعي بالحاجة الى إيجاد التوازن المناسب بين الضمانات والأنشطة التنظيمية من ناحية وبين الأنشطة الترويجية لنقل التقنيات النووية ونشرها من الناحية الأخرى. وقد وفرت التغييرات التي جرت على مستوى العالم في الميدان النووي بما في ذلك التطورات المشجعة في عملية نزع السلاح، أسبابا قوية للعودة الى مثل هذا التوازن - على النحو المتوخى لدى إنشاء الوكالة - ولتوزيع الموارد على نحو محقق لذلك.

إن دور الوكالة في مجال الضمانات، كما هو مبين بجلاء في نظامها الأساسي، لم يبرز قط كما برز الآن. فقد بينت التطورات الأخيرة الحدود القائمة على نظام الضمانات وعلى قدرة الوكالة على الوفاء الكامل بالتزاماتها بموجب اتفاقات الضمانات مع الدول الأعضاء ووفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد أثارَت المصاعب التي تواجهها الوكالة في هذه العملية مناقشات بين الدول الأعضاء وأدت الى موافقة مجلس المحافظين على عدد من التدابير من أجل تعزيز نظام الضمانات. وهذه التدابير هي: التأكيد

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) مذكرة للأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة

(ب) مشروع قرار (A/48/L.13) و (Corr.1)

السيد أديكاني (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

لقد قرأ وفد نيجيريا بعناية التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٩٢ الوارد في الوثيقة GC(XXXVII)/1060، وهو يشكر المدير العام على بيانه الشامل الذي القى الضوء على التقدم المحرز في أنشطة الوكالة أثناء العام وحدد معالم بعض التحديات التي تنتظرها. ونحن نقدم له تهانينا الحارة على إعادة تعيينه لفترة عمل أخرى في منصبه، ونتطلع الى فترة أخرى مثمرة تتوطد فيها هذه الأنشطة وتوسع ، في ظل قيادته المقتدرة.

وتعلق نيجيريا أهمية كبيرة على التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، وقد تابعت باهتمام شديد دور الوكالة في النهوض بنقل التقنيات النووية ونشرها في مجالات الزراعة والصناعة والطب. وفي هذا الصدد فإننا نلاحظ بارتياح التقدم الذي تحقق أثناء العام في توسيع نطاق برامج الوكالة للمساعدة التقنية للبلدان النامية.

إن استحداث محاصيل جديدة متنوعة من مختبرات الوكالة في زايبرسدورف تتميز بالغلة العالية والخصائص الفائقة والقدرة على مقاومة الآفات عن طريق استخدام تقنية التوليد بالتغير الاحيائي وذلك في ظل ظروف التربة والمناخ السائد في بعض البلدان النامية؛ واستخدام التكنولوجيات النووية والتكنولوجيات المتصلة بها في تشخيص مرض طاعون الماشية؛ والجهود المتجددة في سبيل القضاء على ذبابة التسي تسي باستخدام الذكور المعقمة؛ واستخدام التشعيع لتعقيم المنتجات الطبية وتحسين نوعيتها عن طريق البلمرة؛ واستخدام التقنيات النووية لتحليل العناصر الاستشفافية في عينات الهواء والماء والتربة والعينات البيولوجية لتحسين المعرفة الخاصة بانتقال جلوثات الهواء - كل هذه إن هي إلا أمثلة قليلة على الجهود البحثية الهامة

لهذه الجهود. ومن الضروري في الأجل الطويل اتخاذ خبرات الوكالة أساسا لتوسيع نطاق الشفافية الدولية في الامتثال لاتفاقات الضمانات.

ومما يبعث على الطمأنينة البالغة للوفد النيجيري أن الوكالة استعرضت المحتوى البيئي لبرنامج أنشطتها، عملا بجدول أعمال القرن ٢١. وبالتعاون مع منظمين آخرين يقع مقرهما في فيينا، وهما منظمة البلدان المصدرة للبترول ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تدرس الوكالة بعناية المشاكل والتحديات الناجمة عن توليد القوى الكهربائية فيما يتصل بالبيئة. ونلاحظ أيضا أنه قد تم تكثيف برامج الوكالة في مجالات الحماية من الإشعاعات والتقنيات النووية لصون البيئة والموارد المائية والاستفادة منها، وذلك كجزء من الجهود المتواصلة لتعزيز الوعي البيئي باستخدام الطاقة النووية في غير أغراض توليد القوى الكهربائية. ومن المرغوب فيه الإبقاء على هذا الاهتمام.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل جهود مستمرة لمكافحة المشكلة الرئيسية المتعلقة بمخلفات الصناعة النووية أي التخلص من النفايات النووية والمشعة. ونحن نحث الوكالة على أن تواصل تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في مجال مناوله النفايات المشعة وتجهيزها والتخلص منها. وعلى الوكالة أيضا أن تعزز برنامجها الخاص بإدارة النفايات المشعة.

وتشاطر نيجيريا سائر البلدان القلق المتفشي إزاء سلامة المنشآت النووية.

لذلك يلاحظ وفدنا مع الارتياح من التقرير أن تلك الشواغل أدت إلى تنشيط البحوث عن التكنولوجيات المتقدمة وتنشيط استحداثها وتطبيقها. ويجري بالفعل التمتع بثمار تلك الجهود في عدد من الدول الأعضاء، حيث تتعاظم فيما يبدو ثقافة السلامة النووية. ونحن نرحب بالتقدم الكبير المحرز في صياغة اتفاقية جديدة للسلامة النووية بعد المناقشات التي أجراها فريق عامل من الخبراء القانونيين والتقنيين في فيينا. وإلى جانب التعديلات المقترحة لاتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، والبروتوكول المشترك الذي يربطها باتفاقية باريس، ستكون لاتفاقية السلامة النووية تلك أهميتها لقيام الإطار القانوني الدولي اللازم لسلامة محطات القوى النووية ولتأمين القبول لهذه المحطات كخيار للمستقبل. ونحن نحث الدول الأعضاء على أن تتعاون من أجل حسم المسائل المعلقة بحيث يمكن عقد مؤتمر دبلوماسي في وقت قريب لاعتماد تلك الاتفاقية.

على حق الوكالة في إجراء عمليات تفتيش خاصة؛ والتوفير المبكر للمعلومات عن التعاميم واستخدام هذه المعلومات؛ ورصد التجارة في المواد النووية وفي معدات معينة وفي مواد غير نووية؛ وتحسين قاعدة المعلومات لدى الوكالة إلى جانب استخدامها على نحو أكثر حسما. ونحن نرحب بهذه الخطوات وسنواصل عن كثب متابعة أي خطوات أخرى ترمي إلى تحقيق الاتفاق على نهج جديدة تزيد من كفاءة نظام الضمانات وتجعله فعالا من حيث التكلفة.

إن استمرار الوكالة في الحصول على الدعم السياسي والتعاون في تنفيذ اتفاقات الضمانات مع الدول الأعضاء أمر حيوي للغاية. والتعهدات التي تقطعها الدول الأعضاء على نفسها بالامتثال لالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقات أمر لا غنى عنه إذا كان للوكالة أن تحافظ على نظام موثوق به للتحقق.

وإذ تكتسب عملية نزع السلاح النووي قوة دفع إلى الأمام ويتم الاتفاق بين جميع الدول المعنية على اقتراحات للحد القابل للتحقق من انتاج البلوتونيوم واليورانيوم الشديد التخصيب لصنع الأسلحة أو لغير ذلك من الأغراض التفجيرية، ستتعاظم أهمية الدور الذي تقوم به الوكالة بوصفها آلية موثوق بها للتحقق من الاستعمال السلمي للمواد والمنشآت النووية. إن التطبيقات المحتملة للضمانات في المنطقة الحالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط التي تقام في المستقبل، والاتفاق على الحظر الكامل للتجارب، وعلى نظام دولي لإدارة البلوتونيوم واليورانيوم الشديد التخصيب تفرض كلها تحديات جديدة على الوكالة كما تتطلب انتهاز تقنيات جديدة لضمانات التحقق.

وحتى الآن، تم اللجوء بنجاح إلى آلية التحقق الحالية وذلك في جنوب إفريقيا للتأكد من تفكيك ذلك البلد لبرنامجها السابق للأسلحة النووية، وكذلك من امتثاله للالتزامات المترتبة على توقيعه على اتفاق الضمانات مع الوكالة في أيلول/سبتمبر ١٩٩١. ويرحب وفد نيجيريا بالتعاون الذي لقيه فريق التفتيش التابع للوكالة في تلك العملية.

وقد وفر هذا التطور زخما هاما للجهود التي تبذلها بلدان منطقتنا من أجل إقامة منطقة أفريقية خالية من الأسلحة النووية. إن الاعتماد الرسمي للمعاهدة المنشئة لتلك المنطقة، التي تمت الموافقة على مشروعها في اجتماع فريق الخبراء المعقود في هراري بزمبابوي في نيسان/أبريل ١٩٩٣، سيضمن التزام إفريقيا التام بعدم الانتشار. ويتوقع وفد نيجيريا من الوكالة والمجتمع الدولي المحافظة على مستوى دعمهما

من ٦ بلايين طن من الكربون تلقى في الغلاف الجوي سنوياً، مما يؤدي إلى احترار عالمي محتمل، وغير ذلك من الآثار البيئية الضارة. ومع تزايد التصنيع ستزداد هذه الحالة سوءاً.

إن الطاقة النووية فعالة من حيث التكلفة، وإذا تم توليدها وفقاً لمعايير السلامة الدولية فإنها يمكن أن تكون خياراً سليماً بيئياً. لذلك، لا غرابة في تزايد الطلبات التي تتلقاها الوكالة من الدول الأعضاء النامية للحصول على مساعدتها في ميدان توليد الطاقة النووية. غير أن هناك عقبتين رئيسيتين أمام إدخال الطاقة النووية في البلدان النامية وهما: أنها تتسم بشدة كثافة رأس المال اللازم ولادخالها، كما تستلزم معرفة تكنولوجية لا يستهان بها. ويحتاج هذان الجانبان إلى المعالجة من الوكالة. وما لم يتحقق ذلك فستستمر الحالة المؤسفة الراهنة المتمثلة في وجود ٥ في المائة فقط من القدرة النووية العالمية في البلدان النامية. لذا يجب أن تولي الوكالة اهتماماً خاصاً بطلبات الدول الأعضاء النامية للحصول على مساعدة أشمل من خلال نهج متكامل في تخطيط برامج الطاقة النووية. ويمكن أيضاً أن تجري الوكالة دراسات أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بالتطبيقات الأخرى للحرارة النووية، وذلك مثلاً في العمليات الكيميائية وفي تحلية المياه.

وتستحق الخدمات التي تقدمها الوكالة في مجال السلامة النووية كل تقدير. وقد استفادت باكستان من العديد من الخدمات المتصلة بالسلامة النووية التي تقدمها الوكالة كبعثات المقياس الدولي للأحداث النووية، وفريق استعراض أمان التشغيل، وفريق تقييم الأحداث الهامة من حيث السلامة النووية. وينبغي مواصلة التوسع في هذه الأنشطة. وفي هذا الصدد تستطيع الوكالة أن تضطلع بدور أكثر فاعلية في النهوض بتقاسم الخبرات ونقل المعلومات ذات الصلة بالسلامة النووية إلى البلدان النامية التي تستخدم مفاعلات قديمة، على نحو ما تفعل مع البلدان التي تشغل مفاعلات قديمة بتصميم روسي، كما تحبذ باكستان اعتماد اتفاقات دولية بشأن السلامة النووية. ونرى أنه يجب وضع نظام رشيد ومنصف وغير تمييزي يغطي شتى جوانب التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

إن الأنشطة الترويجية التي تقوم الوكالة بها فيما يتعلق بتطبيقات النظائر المشعة في الغذاء والزراعة والصحة والصناعة والعلوم الأرضية تستحق الثناء، بيد أننا نشعر بالقلق لأن مشاريع للأبحاث ودورات تدريبية كثيرة في هذه الميادين تأثرت بتخفيضات الميزانية. ومن سوء الطالع أن البرامج الأكثر

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية - شأنها شأن المنظمات الدولية الأخرى - ينبغي أن تتكيف مع الواقع السياسي لعصرنا. وقد انضمت نيجيريا منذ عام ١٩٧٨ إلى بلدان أخرى، وخصوصاً بلدان أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، في الضغط من أجل تصحيح الاختلال القائم في تمثيل هاتين المنطقتين في مجلس محافظي الوكالة. والحجج المؤيدة لهذه الخطوة تظل دافعة كما كانت دائماً. ونحن نأمل في أن تدخل الدول الأعضاء في حوار مثمر بحيث يمكن التوصل بسرعة إلى حل يقوم على مبدئي الانصاف والتوازن.

وختاماً، يرى وفد نيجيريا أن الوكالة أدت في العام الماضي المهام المسندة إليها بموجب النظام الأساسي بنجاح باهر. وهي بذلك تكون قد حظيت باحترامنا وثقتنا. ونحن نعتقد أن الوكالة ستكون أقدر على التصدي للتحديات الماثلة أمامها في المستقبل إن هي ظلت تتلقى الدعم الثابت من كل أعضائها.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):

أود أن أبدأ ببيان بأن أعرب، بالنيابة عن وفد باكستان، عن تهانينا المخلصة للسيد هانز بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على بيانه الشامل والزاهر بالمعلومات عن أنشطة الوكالة في عام ١٩٩٢. وتجدر الاشارة بالسيد بليكس وزملائه لروح التفاني التي يعملون بها من أجل تحقيق أهداف الوكالة والوفاء بمسؤولياتها. ونحن في باكستان نقدر تقديراً خاصاً تعاوننا الوثيق مع الوكالة، وقد استفدنا كثيراً من مشاوراتنا المجدية مع السيد بليكس الذي اتسمت مشورته ومساعدته دائماً بالإنجابية والروح البناءة.

وقبل أن أتطرق إلى عرض آرائنا بشأن القضايا الموضوعية، أود أن أثنى على الوكالة للتحسن الملحوظ الذي ظهر في طريقة عرض التقرير السنوي لعام ١٩٩٢. فكل فصل في التقرير مسبوق بنظرة عامة مفيدة تلخص النقاط الأساسية الواردة في ذلك الفصل. والشكل الجديد للتقرير السنوي قائم على توصيات قدمتها الدول الأعضاء، الأمر الذي يدل على استجابة الوكالة لاقتراحات الدول الأعضاء.

وتقدر باكستان حق التقدير التعاون التقني القيم الذي تقدمه الوكالة إلى الدول الأعضاء في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومن بين الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، يعتبر توليد الطاقة النووية أهم نشاط. فالآثار السلبية الناجمة عن توليد الكهرباء بالوسائل التقليدية، لا سيما الوقود الأحفوري، أخذت في الوضوح على نحو متزايد. فهناك أكثر

خطر للانتشار. ومن المؤسف أنه في بعض الأحيان يرفض نقل المعلومات المتعلقة بالسلامة. إن هذا النهج يتسم بقصر النظر ويحمل في ذاته عوامل الإخفاق. إن البلاد التي تمنع من الوصول المشروع الى التكنولوجيا النووية السلمية تضطر عادة الى تطوير طرقها وتقنياتها الخاصة. ومن الممكن أن تكون هذه الطرق والتقنيات أقل سلامة، ومن شأن انكشافها أن يكون يقينا أقل وعلى العكس من ذلك من شأن التعاون الدولي أن يؤدي الى تطور تقنيات وطرق السلامة بالإضافة الى زيادة الانفتاح والوضوح. وللوكالة دور رئيسي في هذا الميدان. ويمكنها أن تسهل التدفق غير المعوق للتكنولوجيا النووية السلمية بتعزيز أنشطتها الترويجية ثم بالمحافظة على التوازن الصحيح بين تلك الأنشطة ووظائفها التنظيمية.

وفي الختام نود أن نعرب عن تقديرنا للتعاون التقني القيم الذي تقدمه الوكالة للدول الأعضاء. ونأمل أن يزداد حجم هذا التعاون وأن يتعزز في المجالات التي تهم البلدان النامية بوجه خاص، وهي توليد الطاقة والصحة والزراعة.

السيد يو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

بالنيابة عن حكومة جمهورية كوريا أود أن أعرب عن تقديرنا للسيد هانز بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وللعاملين معه في أمانة الوكالة على جهودهم المتفانية وإنجازاتهم في الأنشطة المختلفة للوكالة خلال الـ ١٢ شهرا الماضية. ويرحب وفدي ترحيبا حارا باعادة تعيين السيد بليكس مديرا عاما للوكالة. وفي الوقت الذي يواجه فيه التحديات الجديدة لفترة ولايته الرابعة على التعاقب التي يستحقها، نؤكد له تأييدنا وتعاوننا المستمرين.

في فترة تحديات ما بعد الحرب الباردة لا يزال تعزيز نظام عدم الانتشار على نطاق عالمي مطلباً ضروريا لصياغة نظام عالمي جديد يسوده السلم والأمن. وفي السنة الماضية زاد بدرجة كبيرة إدراك المجتمع الدولي للأهمية الحيوية لوجود نظام عالمي فعال لعدم الانتشار النووي، تكون معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية جوهره.

إن التوسع الأخير في مجموع أعضاء معاهدة عدم الانتشار الى ١٦٠ دولة بما في ذلك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تطور نرحب به. ونحن نشيد بتخلي جنوب افريقيا الطوعي عن مركزها كدولة حائزة للأسلحة النووية، وهو عمل لم يسبق له مثيل

تضررا بهذه التخفيضات كانت في المجالات التي تهم البلدان النامية بدرجة أكبر.

إن مشاكل الميزانية التي تعاني الوكالة منها تستحق الاهتمام الجاد. إن النقص في دفع الإسهامات المخصصة في الميزانية العادية أدى الى إجراء تخفيض قدره ١٣ في المائة في ميزانية جميع الإدارات والى تأجيل تنفيذ برامج تساوي كلفتها حوالي ١٦,٢ مليون دولار. ونحن نحث الدول الأعضاء على أن تدفع إسهاماتها بالكامل بطريقة منتظمة وفي الوقت الحسن. وباكستان نفسها ترى أن من الأساسي أن تسدد المستحقات المقررة بالكامل ودون إبطاء. ونقترح أيضا أنه عندما يصبح إجراء تخفيض في نفقات الميزانية محتوما ينبغي أن نتجنب إجراء تخفيض شامل في الميزانية، وينبغي بدلا من ذلك أن نعيد النظر في البرامج حتى تكون الأنشطة الأكثر إنتاجية أقل تأثرا بهذا التخفيض.

لقد أيدت باكستان دائما ضمانات الوكالة، وستواصل تقديم دعمها الكامل لهذه الضمانات. وتلتزم باكستان بعدم الانتشار النووي وبلاستخدام السلمي للطاقة النووية. وقد قدمنا مجموعة من المقترحات لإبقاء منطقة جنوب آسيا خالية من الأسلحة النووية. وتتضمن هذه الاقتراحات التوقيع المتزامن على معاهدة عدم الانتشار والقبول المتزامن للنطاق الكامل للضمانات والتحقق المتبادل من المرافق النووية، وإبرام معاهدة ثنائية لحظر التجارب النووية وإصدار إعلان ثنائي بالالتزام بمنع الانتشار. ونأمل أن تلقى تلك الاقتراحات استجابة إيجابية. ونحن مستعدون أيضا للنظر في أية مقترحات أخرى تضمن عدم الانتشار في جنوب آسيا على أساس منصف وغير تمييزي.

ترحب باكستان بالتحرك الإيجابي صوب عدم الانتشار النووي في افريقيا وفي امريكا اللاتينية. وقد اضطلعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور أساسي في النهوض بالتقدم صوب عدم الانتشار في هاتين المنطقتين. ونعرب عن الأمل في أن يصبح من الممكن في القريب العاجل أن نرحب على نحو مماثل بالتقدم صوب عدم الانتشار في الشرق الأوسط وفي شمال شرقي آسيا وفي جنوب آسيا.

إن للوظائف التنظيمية للوكالة، بما في ذلك عملها في مجال الضمانات، أهمية كبيرة، ولكن فرض قيود تحكمية وغير سليمة على نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية يثير القلق الأشد خاصة في الوقت الذي يتضح فيه أن هذا النقل لا ينطوي على أي

وفي هذا الصدد يعرب وفد بلادي عن قلقه العميق لأن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، التي تفرض قيام الوكالة بعمليات خاصة للتفتيش على مواقعها غير المعلنة لحسم مسألة أوجه التضارب، ذهبت مؤخرا إلى ما هو أبعد من ذلك في محاولة تقييد عمليات التفتيش العادية والمخصصة على مرافقها النووية المعلنة. وبسبب رفض جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هذا يتعرض للخطر الآن استمرار الضمانات ومصادقية بيانات عمليات التفتيش في أوقات سابقة ويوسع نطاق عدم امتثال جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لالتزاماتها بموجب المعاهدة.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي أعلنت عن تعليق تنفيذ عزمها السابق على الإنسحاب من معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية لا تزال ملتزمة على نحو كامل بأحكام المعاهدة وباتفاق الضمانات المعقودين بينها وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإذا سمحنا لأي طرف في اتفاق الضمانات بأن يواصل عدم تقيده بالتزاماته وسمحنا له بأن يحدد للمفتشين ما يفحصونه ولا يفحصونه، أو بأن يحدد شروطا غير الشروط المنصوص عليها في أحكام اتفاق الضمانات، لن يمكننا الحفاظ على مصداقية وسلامة نظام الضمانات بأكمله.

وبالنظر إلى الآثار الخطيرة المترتبة على هذه المسألة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، يعتقد وفدي أنه يتعين على الجمعية العامة أن تتصدى للقضية على نحو صارم عن طريق توجيه رسالة لا لبس فيها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تحثها فيها على التعاون مع الوكالة، وعلى التنفيذ دون مزيد من التأخير لالتزاماتها بموجب المعاهدة وفقا للقرارات التي اتخذها مجلس محافظي الوكالة ومؤتمرها العام ومجلس الأمن. وفضلا عن ذلك إن تحدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لسلطة الوكالة وسلامتها يجب أن يؤخذها عليه المجتمع الدولي على نحو واضح وبتأييد دون تحفظ من الوكالة. وبالتالي يسر جمهورية كوريا أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/48/L.13 و Corr.1 المعروف الآن على الجمعية العامة.

وفي الوقت الذي نؤيد فيه جهود الوكالة المحايدة المستمرة من أجل حسم هذه القضية، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأطلب إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتعاون على نحو كامل لإقناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن القضاء على جميع الشبهات النووية المحيطة بها وتحولها إلى عضوة محترمة ومسؤولة في المجتمع الدولي إنما هما لصالحها وكذلك لصالح المجتمع الدولي.

يضع مثالا قويا لدول أخرى. إننا نرحب أيضا بالاحتمالات الأقوى لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفي إفريقيا وفي أمريكا اللاتينية وبالزخم الذي يتعزز حاليا في مجال نزاع السلاح النووي.

ويحدونا أمل مخلص في أن يتمكن المجتمع الدولي من البناء على هذه التطورات الإيجابية وأن يقوم بمناقشات بناءة تفضي إلى تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى ما بعد عام ١٩٩٥.

بيد أنه نشأت مشاكل جديدة تمثل تحديات خطيرة لنظام معاهدة عدم الانتشار ونظام ضماناته. إن عدم امتثال جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لالتزاماتها المتعلقة بضمانات معاهدة عدم الانتشار وتهديدها بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار، وتجربة التعامل مع برامج الأسلحة النووية للعراق، والشك في وجود أسلحة نووية في بعض الدول الأعضاء في كمنولث الدول المستقلة حالات تتطلب بذل المجتمع الدولي لجهود متجددة من أجل تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار ونظام ضماناته.

ونظرا للدور المحوري الذي يضطلع به نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضمان فعالية نظام معاهدة عدم الانتشار يود وفدي أن يكرر ذكر تأييده الكامل لأنشطة ضمانات الوكالة وبصفة خاصة جهودها الرامية إلى تعزيز فعالية وكفاءة نظام الضمانات.

وفي هذا الصدد يرحب وفدي بصفة خاصة بنتيجة إعادة بحث تنفيذ ضمانات الوكالة عن طريق الفريق الاستشاري الدائم لتنفيذ الضمانات باعتباره إسهاما كبيرا في تعزيز نظام الضمانات. إن التوصيات المختلفة للفريق خصوصا التوصيات المتعلقة بنهج الضمانات البديلة بما في ذلك التدابير الجديدة لتعزيز قدرة الوكالة على كشف المرافق والأنشطة النووية غير المعلنة يمكن أن تكون أساسا قوية تواصل عليه الوكالة عملها. إننا نشجع الوكالة على تكثيف جهودها بغية التنفيذ المبكر لهذه التوصيات مع التأكيد بصفة خاصة على توفير قدر أكبر من الثقة نظرا لعدم وجود مرافق وأنشطة نووية غير معلنة.

يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليكرر التزام حكومتي بنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. ونعتقد أن من المستحيل تخفيف حدة التوتر وبناء السلم في هذه المنطقة ما لم يحقق فيها الوضوح النووي الكامل.

النوعية لأغراض الاستخدامات السلمية إلى البلدان النامية. وفي هذا الصدد، نحن نتطلع إلى زيادة الجهود الرامية إلى كفالة توفير موارد مضمونة لهذه البرامج يمكن التنبؤ بها.

ونحن نقدر أيما تقدير إسهامات الوكالة في تشجيع التعاون الدولي في مجال السلامة النووية. ونلاحظ على وجه الخصوص الجهود التي تبذلها الوكالة من أجل تحسين سلامة المنشآت النووية في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق وشرق ووسط أوروبا، وكذلك الأنشطة التي تضطلع بها من أجل إعداد مبادئ السلامة لمحطات القوة النووية في المستقبل.

ونتطلع أيضا إلى الاستكمال المبكر للمناقشات الجارية بشأن إعداد مشروع الاتفاقية الدولية للسلامة النووية في وقت قريب. ونأمل أملا صادقا أن يتم اعتماد الاتفاقية في مؤتمر دبلوماسي يعقد في مستهل العام القادم يشارك فيه أكبر عدد ممكن من البلدان.

وفيما يتعلق بإدارة النفايات المشعة، نقدر إقامة برنامج معايير سلامة النفايات المشعة الذي يسعى إلى توفير مبادئ توجيهية للدول الأعضاء من أجل إدارة نفاياتها الإشعاعية على نحو آمن. والأولوية العليا التي توليها حكومتنا لإدارة النفايات النووية تتجلى في المساهمات الطوعية التي تقدمها للوكالة في مجال دعم البرنامج. ونأمل في أن يؤدي العمل الجاري الخاص بالأمور الأساسية المتعلقة بالسلامة إلى أن تعقد في نهاية الأمر اتفاقية بشأن الإدارة الآمنة للنفايات المشعة.

وثمة مجال آخر يثير قلق وفدي البالغ هو مجال التخلص من النفايات المشعة في البحر ومن المؤسف أنه، رغم الوقف المؤقت الذي أوصت به الأطراف المتعاقدة في اتفاقية لندن للنفاية، لا يزال إلقاء نفايات المواد المشعة جاريا. وبالنظر إلى أهمية هذه المسألة، تدعو الوكالة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة إلى الاضطلاع بالمبادرات الضرورية للإدارة السليمة بيئيا للنفايات المشعة.

وختاما، يود وفدي أن يعيد الإعلان عن الأهمية التي تعلقها حكومتنا على الوكالة، وأن يعرب عن التزامه الصارم بأهداف الوكالة ودعمه للدور الأساسي الذي تضطلع به في مجال تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعدم إنتشار الأسلحة النووية.

وترى حكومتنا أن التنفيذ المبكر للإعلان المشترك بين الجنوب والشمال بشأن إزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية ضروري أيضا لأن تزال في نهاية الأمر كل الشبهات التي تحيط بالبرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجب إنشاء نظام مؤثوق به وفعال للتفتيش المتبادل بين الجنوب والشمال في أقرب وقت ممكن. وفور الاتفاق على هذا النظام ودخوله حيز النفاذ سيشكل تكملة لضمائم الوكالة وسيسهم إسهاما ملحوظا في الجهود الدولية في مجال عدم الإنتشار. وفي هذا الصدد، تود حكومتنا أن تعرب مرة أخرى عن أملها الصادق في أن تسفر الاتصالات الراهنة بين الجنوب والشمال عن حوار هادف يؤدي بدوره إلى عقد اتفاق على إقامة نظام فعال للتفتيش المتبادل في تاريخ مبكر.

وأود أن أتناول الآن قضية الإدارة الدولية لفائض المواد الإنشطارية والدور الذي من المحتمل أن تضطلع به الوكالة في مجال نزع السلاح النووي.

ولا يزال قلق عميق يساور حكومتنا بشأن فائض مادة البلوتونيوم ومادة اليورانيوم البالغة الإثراء، الذي سيظل قائما بسبب تفكيك الرؤوس الحربية النووية وإعادة المعالجة المتزايدة للوقود النووي المستهلك على المستوى التجاري. ونؤيد بشدة سرعة إنشاء نظام بشأن التخزين والإدارة الدوليين لفائض المواد الإنشطارية، ونشجع الوكالة على القيام بدور قيادي لضمان تحقيق ذلك.

ويلاحظ وفدي أيضا باهتمام بالغ المناقشات الدائرة بشأن إمكانية تمديد مجموعة من أنشطة الوكالة الخاصة بالضمانات للمساعدة في أنشطة التحقق من الحظر الكامل على التجارب ووقف إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة. ونعتقد أن الوكالة، بصفتها هذه، يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في عدم الانتشار العمودي للأسلحة النووية عن طريق الاعتماد على تجربتها في مجال الضمانات. ونتطلع إلى المزيد من الدراسة لهذه الفكرة وإلى النظر في طرق تلبية الاحتياجات الجديدة للتمويل على نحو كاف ومواجهة الزيادة في حجم العمل.

والأنشطة الترويجية للوكالة هامة أيضا بالنظر إلى أنها تمثل أحد مجالات الأنشطة الرئيسية التي ينص عليها نظامها الأساسي. ونواصل تأييدنا لدعم برامج الوكالة للمساعدة التقنية والتعاون، وبخاصة من أجل تحقيق الهدف العالمي المتمثل في نقل التكنولوجيا

والقرار المتعلق بمصير الأسلحة النووية الاستراتيجية الموزوعة في أوكرانيا سيأخذ برلمانها، الذي يدرس الآن مسألة التصديق على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والانضمام الى معاهدة عدم الانتشار. ولا شك في أن هذا القرار سيتوقف أيضا على النص، في شكل اتفاقات ملزمة قانونيا، على تأكيدات أمنية فعالة لأوكرانيا من جانب الدول النووية، وأهمها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة.

ويود وفد أوكرانيا أن يؤكد أن إزالة الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن تتطلب استثمارات وخبرات كبيرة. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن التقدير للجهود المتعددة الأطراف والثنائية التي تبذل لمساعدة أوكرانيا على تحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، يجب علينا أن نعترف، في نفس الوقت، بأن كمية المساعدات الدولية المقدمة لتدمير الأسلحة النووية الاستراتيجية في أوكرانيا لا تزال غير كافية.

ونثني على أنشطة ضمانات الوكالة، التي تكتسب أهمية خاصة بالنظر الى العملية المتطورة لنزع السلاح النووي. ونؤيد الجهود التي تبذلها الوكالة لمواصلة تنفيذ نظام الضمانات الشاملة. وكما سبق تأكيده في الدورة العادية السابعة والثلاثين للمؤتمر العام للوكالة، إن أوكرانيا على استعداد لإخضاع كل ما لديها من مصانع الطاقة النووية ومفاعلات الأبحاث لرقابة الوكالة. وقد بدأت بالفعل هذه العملية، وزار مفتشون من دائرة الضمانات التابعة للوكالة جميع المنشآت المعلن عنها، مقدمين دعمهم القيم لأنشطتنا فيما يتعلق بالتطبيق السلمي للطاقة النووية.

وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ سجلت وزارة العدل في أوكرانيا قواعد نظام الدولة للمحاسبة والمراقبة المتعلقة بالمواد النووية، مما يمكن الحكومة من مراقبة الكميات المسجلة من كل المواد النووية المستخدمة في النشاط النووي السلمي لأوكرانيا.

إننا نواصل العمل على تطوير نظام مراقبة الصادرات والواردات النووية. والخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي تشكيل لجنة الدولة لمراقبة الصادرات. ومن مهامها الرئيسية رصد الامتثال لقواعد القانون الدولي لضمان عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل نقلها.

وكان من الخطوات الهامة الأخرى في هذا الصدد تصديق برلمان أوكرانيا على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

السيد خاندوجي (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية):

إن التقرير الذي تقدمت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والأربعين يتضمن معلومات هامة بشأن الأنشطة المتعددة الجوانب لهذه المنظمة في ١٩٩٢. وخلال الفترة قيد الاستعراض كانت الوكالة تعمل في إطار خلفية عالم سريع التغير، وظهور أعضاء جدد في المجتمع الدولي، وتطوير نموذج جديد للعلاقات بين الدول.

ودور الوكالة في العالم الحديث والتحديات التي تواجهها تتجلى على النحو اللازم في البيان الذي أدلى به المدير العام، السيد هانز بليكس، أمام الجمعية العامة. ونياية عن وفد أوكرانيا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه إلى السيد بليكس بتهانئنا الصادقة لاعادة تعيينه في هذا المنصب الرفيع.

ويلاحظ وفد أوكرانيا بارتياح أن الوكالة تواصل بذل جهود كبيرة لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، أود أن أوضح أن أوكرانيا قد بدأت بالفعل السعي إلى الحصول على مركز الدولة غير الحائزة للأسلحة النووية وأنها تتخذ بثبات الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

وفي ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ اعتمد برلمان أوكرانيا المبادئ التوجيهية الرئيسية للسياسة الخارجية. وتتضمن هذه المبادئ التوجيهية إعلان أوكرانيا بأنها لن تأذن أبدا باستخدام الأسلحة النووية من أراضيها وأن التهديد باستخدام الأسلحة النووية قد استبعد من سياستها الخارجية. وسحب الأسلحة النووية التكتيكية من أراضي أوكرانيا قد استكمل، وعملية تفكيك الأسلحة النووية الاستراتيجية قد بدأت.

ومع ذلك لا يمكن لبلدنا أن يصبح بصورة تلقائية من البلدان غير النووية. فأوكرانيا تمتلك مكونات الأسلحة النووية الموجودة في أراضيها، بما فيها الأسلحة الاستراتيجية والتكتيكية، وإن كانت الأسلحة التكتيكية قد سحبت الى روسيا في عام ١٩٩٢ لتفكيكها وإزالتها. والى أن تدمر الأسلحة النووية سيكون من الصعب للغاية وضع تعريف للمركز القانوني لأوكرانيا بوصفها دولة نووية أو غير نووية بالمعنى الكلاسيكي.

وفي نفس الوقت، إن حق أوكرانيا في حيازة الأسلحة النووية لا يتناقض مع تطلعها الى التوصل في المستقبل الى مركز الدولة غير النووية، والى تطبيق الأحكام ذات الصلة في معاهدة عدم الانتشار كذلك.

السلمية للطاقة النووية وإسهامها في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

ولا تزال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تواجه تحديات خطيرة. وقد أصبح منع انتشار الأسلحة النووية أكثر تعقلاً وزادت متطلبات نظام ضمانات الوكالة. وفي نفس الوقت يتزايد الوعي لدى الجميع بالتحديات الحالية في مجال السلامة النووية. وقد واجهت الوكالة مؤخراً مسؤوليات متزايدة، بالرغم من عدد من الصعوبات، تشمل قيود الميزانية.

ونود أن نشيد بالمدير العام للوكالة وبأمانتها كذلك، للطريقة التي اضطلعوا بها بواجباتهما. ويعرب وفد بلدي عن سروره لاستمرار السيد هانز بليكس في أدائه لوظائفه بوصفه مديراً عاماً للوكالة، ونرحب بإعادة انتخابه لهذا المنصب الهام.

وتمتحن حكومة رومانيا للوكالة ودولها الأعضاء على الأشكال المختلفة للمساعدة التي قدمتها. إن التعاون الدولي الذي يتميز بوضوح كامل ضروري لبرنامجنا عن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، الذي تدعمه التكنولوجيا ذات المستوى الرفيع مثل مفاعلات اليورانيوم - الديوتريوم الكندية. وهناك عقد هام تم التوقيع عليه في العام الماضي مع شركاء من كندا وإيطاليا، يتصل بهدف من أهم أهدافنا في مجال الطاقة، وهو مصنع سيرنافودا للطاقة النووية، ويمر الآن بمرحلة متقدمة. إننا نعطي أولوية عالية للأنشطة التي تضطلع بها الوكالة لتطبيق الضمانات على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وبالتالي، تتبع حكومة بلدي المبادئ التوجيهية لمجموعة الموردين النوويين والمبادئ التوجيهية لنقل التكنولوجيات والمواد النووية، بما فيها تلك ذات الاستخدام المزدوج.

إن رومانيا، بوصفها عضوة سابقة في مجلس محافظي الوكالة، ونائبة للرئيس حتى أيلول/سبتمبر من هذه السنة، تؤيد تعزيز نظام الضمانات وتمديد أنشطته المتعلقة بالمساعدة التقنية والتعاون. ونرحب أيضاً بالقرارات والتدابير المتخذة في هذا الصدد. ومن رأينا أن ما اتخذته مجلس المحافظين مؤخراً من إعادة تأكيد لحق الوكالة في إجراء عمليات تفتيش استثنائية أمر يتسم بأهمية خاصة. وفي هذا السياق يستحق اقتراح الجماعة الأوروبية بإنشاء سجل طوعي فيما يخص إنتاج ونقل المواد والمعدات النووية الاهتمام الكامل من الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، فقد ظهرت بوضوح الحاجة إلى تعزيز نظام منع الانتشار الدولي في حالتي العراق وجمهورية كوريا الشعبية

تؤدي الطاقة النووية دوراً هاماً في اقتصادنا. ويكفي أن نقول إن محطات الطاقة النووية التي تعمل تنتج أكثر من ٣٠ في المائة من إجمالي كمية الطاقة الكهربائية التي تنتجها أوكرانيا. وفي ظل الحالة الاقتصادية الصعبة السائدة في الفترة الانتقالية، تصبح الطاقة النووية جوهرياً ولا غنى عنها، لأنه لا يمكن لأوكرانيا أن تتحمل نفقات شراء كميات النفط اللازمة لها من المصادر التقليدية نظراً للزيادة السريعة في سعره. لهذا كان على برلمان أوكرانيا أن يعيد النظر في قراره بإغلاق مصنع تشيرنوبيل للطاقة النووية بانتهاء العام وبوقف إقامة منشآت نووية جديدة. كان ذلك من القرارات الصعبة والمؤلمة للغاية، ولكنه كان القرار الوحيد المستطاع في ظل الظروف القائمة التي لم تحسم فيها مسألة توريد كمية كافية من النفط. وقد اتخذت هذه الخطوة مع إبقاء الاعتبار الواجب للاستنتاجات التي توصل إليها الخبراء الدوليون، وهي أن المفاعلات النووية من طراز تشيرنوبيل يمكن أن تشغل تشغيلاً آمناً بعد تحديثها. ولهذا تهتم أوكرانيا اهتماماً كبيراً بمسألة السلامة النووية والاشعاعية. إننا نقدر وندعم بانتظام الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

ونثني على التقدم المحرز في إعداد اتفاقية للسلامة النووية ومعايير جديدة للسلامة الأولية، ونعرب عن اقتناعنا بأن هذا العمل سيستكمل في عام ١٩٩٤. وتؤيد أوكرانيا وضع نظام للمسؤولية عن الأضرار النووية، وتنوي أن تصبح طرفاً فيه. ونرحب بالتقدم الملموس الذي حققته الوكالة في إنشاء برنامج يتعلق بمعايير تصريف النفايات المشعة.

وبصفة وفد أوكرانيا من المشاركين في تقديم مشروع القرار A/48/L.13، فهو على ثقة من أن اعتماد مشروع القرار يسهم في تعزيز أنشطة الوكالة في المجالات التي يهتم بها المجتمع الدولي اهتماماً كبيراً. وبمجرد إنشاء النظام الشامل للسلامة النووية العالمية وتدمير الأسلحة النووية تماماً، ستتمكن كل الدول من الاستخدام الخالص لهذا المصدر - وهو أقوى مصدر للطاقة جرى تطويره حتى الآن - لتنميتها الاقتصادية ولتوفير حياة أفضل للجميع.

السيد تشيريل (رومانيا) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية):

إن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٩٢ وبيان السيد هانز بليكس عن أنشطة الوكالة في عام ١٩٩٣ يقدمان لنا صورة مطمئنة للدور الإيجابي الذي تضطلع به الوكالة في تنمية التعاون الدولي في الاستخدامات

وختاماً، أكرر تصميم حكومتي على منح تأييدها التام لأنشطة الوكالة لضمان استغلال الطاقة النووية في الأغراض السلمية وحدها ولضمان تنفيذ نظام عدم الانتشار النووي بطريقة تلبي الاحتياجات الراهنة والمقبلة. إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تستحق التقدير والتأييد من قبل المجتمع الدولي بأسره.

السيد زفانكو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن

الروسية):

إن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدم للنظر فيه خلال هذه الدورة من دورات الجمعية العامة وبيان السيد هانز بليكس مدير عام الوكالة، الذي استمع إليه وفدنا بكل الانتباه والاهتمام، يشهدان على أهمية عمل الوكالة وجسامته في مجالات مختلفة، لا سيما مجال تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وضمان فعالية نظام الضمانات. ومما لا شك فيه أن الوكالة بعملها هذا تقدم مساهمة ذات شأن لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي الذي يعني المساهمة في قضية تعزيز السلم والأمن الدوليين. ونحن نرحب، شأننا شأن الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، بأنشطة الوكالة المضطلع بها في هذه المجالات ونشيد بها ونعتبرها أنشطة حسنة التوقيت.

وحسبما ذكر فعلاً في كلمات وفد بيلاروس في هذه القاعة، اعتمد برلمان بيلاروس في شباط/فبراير من هذه السنة قراراً بالانضمام بوصفها دولة غير نووية، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي تموز/يوليه، قدمت إلى الحكومات الوديدة صكوك انضمام بيلاروس إلى المعاهدة. وهكذا أصبحت بيلاروس، وفقاً للمادة التاسعة من المعاهدة، ملتزمة بأحكامها، وأبلغ مدير عام الوكالة بذلك في الوقت المناسب.

ولقد بدأنا الأعمال التحضيرية لإبرام اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا العمل يمضي بالسرعة المعتادة، رغم أنه بات واضحاً في هذه المرحلة أننا سنحتاج إلى مساعدة للإسراع بإعداد وتدريب الاختصاصيين الذين تتصل أنشطتهم اتصالاً مباشراً بتنفيذ الاتفاقات، كما سنحتاج إلى المعدات اللازمة.

وبعد أن أصبحت بيلاروس طرفاً بمعنى الكلمة في معاهدة عدم الانتشار تعتزم الاشتراك بنشاط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر ١٩٩٥ الاستعراضي والتعاون مع الدول الأخرى على إضفاء صفة العالمية على المعاهدة دون وضع حد زمني لذلك.

الديمقراطية. وفي هذا الصدد يلزم ضمان الاحترام التام للالتزامات المقطوعة، بالاقتراح بالوضوح التام. إن عالمية معاهدة عدم الانتشار وتمديداتها إلى أجل غير مسمى وبلا قيد أو شرط، وتعزيز نظام الضمانات واحترام ترتيبات التفتيش الثنائية المتفق عليها بين الدول والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ستوفر في مجموعها الأساس الذي لا غنى عنه على الأجل الطويل للتعاون الدولي بشأن أوجه استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وفي عالم يحتاج إلى الطاقة، وتؤرقه في الوقت نفسه مخاطر التدهور البيئي، يجب إيلاء أولوية عالية في برامج الوكالة للسلامة النووية والحماية من الإشعاع. وقد كان لبرنامج السلامة النووية الموسع، الذي اعتمد بعد حادثة تشيرنوبيل، آثار إيجابية على خطط البلدان العلمية والتكنولوجية، وعلى مصداقية الطاقة النووية في نظر الجمهور. إن إعداد اتفاقية دولية بشأن السلامة النووية أمر شديد الإلحاح.

ونحن لا نزال قلقين أشد القلق على حالة مفاعلات نووية قديمة معينة موجودة في منطقتنا، وهي حالة غير ملائمة. ولقد بذلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية جهوداً لافتة للنظر لتقييم وتحسين سلامتها. وصحيح أن إغلاقها التام يسبب مشكلات طاقة للدول التي تستعملها، ولكن أي حادث يقع يمكن أن يسفر عن مواقف لها وقع الكارثة العالمية.

وتود الحكومة الرومانية أن تؤكد مرة أخرى تصميمها على استكمال منشأة سيرنافودا للطاقة النووية بينما تمثل كل الامتثال لمعايير السلامة الدولية. وفي السنة الماضية صدق بلدي على اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية والبروتوكول المشترك المتعلق بتطبيق اتفاقية فيينا واتفاقية باريس.

إن مشروع القرار A/48/L.13، الذي قدمته مجموعة كبيرة من البلدان، من بينها بلدي، يعبر بطريقة كافية ومسؤولة ومتوازنة، عن واقع الحال في مجال نشاط الوكالة الذي يتسم بقدر شديد من المسؤولية. وفي هذه الوثيقة التي دارت حولها مفاوضات دقيقة وصيغت بعناية تتجلى تحديات الآونة القريبة، كما تتجلى بوجه خاص التحديات المقبلة التي تواجهها الوكالة ودولها الأعضاء. ونأمل أن تعتمد هذه الوثيقة بتوافق الآراء.

والتعقيدات الاقتصادية وهلم جرا - إلى تدهور الحالة الصحية لأمتنا. والجانب الأكثر إثارة للانزعاج هو الزيادة في حالات الإصابة بسرطان الغدة الدرقية. وعلى مدى فترة سبع سنوات، تعين إجراء عمليات جراحية لأكثر من ٢٠٠ طفل وأكثر من ٢٠٠٠ شخص من البالغين نتيجة لهذا الوضع. وخلال الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٢ زاد عدد حالات الإصابة بسرطان الغدة الدرقية بين الأطفال بمعامل يزيد على ٣٢.

ولا يزال حل المشاكل المعقدة التي لم يسبق لها مثيل والتي سببتها كارثة تشيرنوبيل يمثل إحدى المهام الأساسية لحكومتنا. ويبدل برلمان الجمهورية وحكومتها جهودا كبيرة لتهيئة ظروف معيشة عادية للشعب في المناطق المتضررة. ومما لا شك فيه أن الجهود الوطنية للتغلب على نتائج كارثة تشيرنوبيل تكون أكثر فعالية عندما تكملها تدابير دولية.

ومن الأمثلة الواضحة على هذا التعاون المشروع المشترك بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الذي تشارك فيه النرويج من أجل تخفيض مستوى التلوث في ألبان ولحوم حيوانات المراعي عن طريق استخدام مواد تقيد السيزيوم المشع. وأدى استخدام الطرق الموصى بها في ذلك المشروع إلى تحقيق نتائج إيجابية جدا: فانخفض مستوى السيزيوم المشع في الألبان واللحوم بنسبة تتراوح بين النصف والثلاثة أرباع. ولهذه النتيجة أهمية خاصة نظرا لأن هذين الصنعتين من الأغذية من بين المنتجات الغذائية الرئيسية في بيلاروس.

ومع امتناننا المخلص لكل من قدم المساعدة إلينا من المؤسف أنه ما زال هناك اتجاه لتدني الاهتمام بقضية تشيرنوبيل، على الرغم من الحاجة الواضحة إلى زيادة الجهود الدولية فيما يتعلق بهذه المشكلة. واقتناعنا هذا مبني على أساس التدهور في صحة الآلاف من مواطنينا، وخصوصا الأطفال.

ومما لا جدال فيه أن المعونة الدولية لسكان المناطق المتضررة تعود بنفع يتمثل في اكتساب المعرفة بالمجالات ذات الاهتمام الإنساني الضخم، مثل ما تحدثه الآثار الداخلية والخارجية لجرعات الإشعاع الصغيرة من تأثير على البشر، وكذلك آثار مستويات الإشعاع تلك على البيئة. وفي رأينا أن الوكالة لديها دور بالغ الأهمية تضطلع به في هذا المجال.

وأود في الختام أن أعرب عن الأمل في أن تكيّف الوكالة الدولية للطاقة الذرية بسرعة مع الظروف

كما تحبذ جمهورية بيلاروس بدء مفاوضات متعددة الأطراف لإعداد وثائق مناسبة بشأن فرض حظر شامل على التجارب النووية وبشأن إنهاء انتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. ومن الواضح أن الوقت مناسب لذلك، ومن الضروري الآن إعداد وثيقة متعددة الأطراف تتضمن صيغة واحدة لضمان سلامة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مواجهة الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وندرك كل الإدراك ما تبذله الوكالة من جهود لضمان السلامة النووية. ونرى أنه فيما يتعلق بموضوع تعزيز تنمية الطاقة النووية ينبغي للوكالة أن تشير بوضوح إلى إمكانات وقوع الحوادث وما يمكن أن يترتب عليها من عواقب، وأن تتخذ عند الضرورة ما يلزم لتوفير المساعدة الفعالة للدول التي تعاني من الحوادث. وهذا هو واقع الحال فعلا لأن حل المشكلات المتعلقة بسلامة استعمال محطات الطاقة النووية، وهو مهمة تتسم بالمسؤولية، يتجاوز كثيرا الحدود الوطنية، وينبغي أن يخضع لرقابة الوكالة التامة.

إن جمهوريتنا المحاطة بسلسلة من محطات الطاقة النووية الواقعة في أراضي دول أخرى متاخمة لبيلاروس يهتما كثيرا استكمال مبادرات الوكالة الجديدة الهادفة إلى ضمان سلامة تشغيل المفاعلات النووية في دول أوروبا الوسطى والشرقية، وفي أرض الاتحاد السوفياتي السابق.

وتؤيد بيلاروس أنشطة الوكالة الرامية إلى استكمال استعراض معايير السلامة الأساسية في مجال الحماية من الإشعاع. وإن اعتماد صيغة جديدة لهذه المعايير هو حسن التوقيت بالنسبة لجمهوريتنا على ضوء الإجراءات التصحيحية التي تتخذ الآن في برنامج بيلاروس الحكومي الهادف إلى التقليل من عواقب تشيرنوبيل إلى أدنى حد.

لقد تركت كارثة تشيرنوبيل أثرا لا يمحي على كل جوانب الحياة لشعب بيلاروس. وتقرر نتائجها إلى حد كبير المناخ السياسي والنفسي والاجتماعي لمجتمعنا. وبالإضافة إلى ذلك أدت إلى تغيرات لا رجعة فيها في الطبيعة. وأجبر نحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص من شعب بيلاروس على العيش في مستوطنات لا يتجاوز متوسط الجرعة الفعالة فيها ما يعادل ملليسيفرت.

وأدى عدد من العوامل المتصلة بكارثة تشيرنوبيل - التشعيع والتوتر العاطفي والنفسي الطويل المدى، والتغيرات غير الصحية في الوجبات الغذائية،

ونتيجة لنشر البيان المشترك من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية أصبح من المعروف تماما أن الولايات المتحدة أعطت تأكيدا بأنها لن تستخدم، أو تهدد بأن تستخدم القوة، بما في ذلك الأسلحة النووية، لضمان جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، وبأنها ستحترم مبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وبذلك تكون الولايات المتحدة قد أعربت عن نيتها في نبذ سياستها العدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفي السعي للتوصل إلى حسم منصف لهذه القضية.

وفي نفس الوقت أعطت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التزاما بأنها ستعلق من جانب واحد تنفيذ انسحابها من معاهدة عدم الانتشار، وبأنها ستستبدل بمفاعلاتها المبردة بالغرافيت مفاعلات مبردة بالماء الخفيف. وبذلك تكون قد برهنت على وضوح وإخلاص سياستها الخاصة بالتجرد من الأسلحة النووية - التخلي عن استحداث الأسلحة النووية وهو الأمر الذي يشغل بال الولايات المتحدة وبلدان أخرى، وقصر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية.

وكنا نتوقع انه باحترام الالتزامات التي قطعها الطرفان على نفسيهما ستفتح الآفاق لحل أساسي ونهائي للقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية؛ وستوضع الأسس لتحسين العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية؛ وستخفف حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية؛ وسيحرز تقدم هام جدا صوب تحقيق السلم والأمن في آسيا وفي بقية أنحاء العالم.

بيد أنه خلال المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة والمفاوضات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لجأت بعض البلدان التي تتمسك بأفكار عهد الحرب الباردة إلى إحياء وسيلة ممارسة الضغط، ووضعت "القضية النووية" في جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر العام للوكالة، وكفلت اتخاذ ما يسمى بقرار.

إنهم يحاولون الآن ضمان اعتماد قرار مزعوم بشأن "القضية النووية" مرة أخرى في هذه الجلسة المخصصة للنظر في بند جدول الأعمال المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إنها مؤامرة سياسية تستهدف عدم حل القضية عن طريق المفاوضات وخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الجديدة - التي أصبحت بين عشية وضحاها أكثر مؤاتاة وأكثر تعقيدا - والتي تواجه كل المنظمات الدولية، وأن تنجح في معالجة المهام التي تواجهها.

السيد باك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

تتطلع البشرية تطلعا إجماعيا إلى العيش في عالم خال من الأسلحة النووية والحرب النووية. والآن وبعد أن انتهت المجابهة التي اتسمت بها حقبة الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وتعاظم التطلع المشترك للشعوب إلى بناء عالم خال من العدوان والحرب، أصبحت مسألة القضاء على الأسلحة النووية ومنع اندلاع حرب نووية من المسائل الملحة التي لا تتحمل أي مزيد من الإبطاء.

وتعبيرا عن هذا التطلع لشعوب العالم المحبة للسلام، وانطلاقا من رغبتها في رؤية شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، انضمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وصادقت على اتفاق الضمانات، كما انها توفى بإخلاص التزاماتها في هذا الصدد.

وطوال ثماني جولات تفتيش مخصص، برهنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إخلاصها الكامل بقبولها طلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. بل أنها أخضعت للتفتيش ما كان يشار إليه بعبارة "أماكن مشبوهة". إلا أن بعض موظفي أمانة الوكالة فرضوا، وهم يتجاهلون إخلاصنا، تفتيشا خاصا على بلدنا، الذي اتهموه ظلما بعدم الامتثال لاتفاق الضمانات.

إن هذا الإجراء الظالم من جانب الوكالة حملنا على أن نستنتج أن معاهدة عدم الانتشار لا تفضي، خلافا لتوقعاتنا، إلى جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، بل أنها بالأحرى تستخدم كأداة من جانب الذين يرغبون في تدمير نظامنا الاشتراكي. كما أدت الإجراءات التي اتخذتها الوكالة إلى حمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تتخذة دفاعا عن مصالحها العليا، خطوة حاسمة تجاه الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار.

وعلى الرغم من هذا القرار، أعربت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن أملها في أن تحسم هذه المسألة عن طريق المفاوضات والحوار، وأن تلبى بذلك تطلعات شعوب العالم المحبة للسلام. وتبعاً لذلك اقترحت حكومة بلدنا إجراء محادثات مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف حسم القضية النووية التي تم تسييسها. وقد عقدت جولتان من المحادثات.

يعتقد وفدي أن الممثلين سيتكون لديهم فهم صحيح للطبيعة العسكرية والسياسية الخطيرة للقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية وأنهم سيتعاونون في إيجاد حل أساسي غير متحيز لهذه القضية فيسهمون بذلك في تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وفي إزالة التوترات وتحقيق السلم والأمن في آسيا وفي بقية أرجاء العالم.

إن الدرس الذي تعلمناه بعد كل الجهود التي بذلناها لحل القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية يؤكد أن المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة هي السبيل الوحيد لحل هذه المشكلة وذلك نظرا لمنشئها ولطبيعتها السياسية والعسكرية.

إن أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس المحافظين لم يعودوا مؤهلين لتناول "القضية النووية" الخاصة بنا بسبب أفعالهما غير المنصفة.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كعضو في المجتمع الدولي، تحترم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونعتمد على نحو قاطع أن ننفذ بأخلص التزامات بلدنا حيال الوكالة.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوف تترك الباب مفتوحا للمفاوضات والحوار لإيجاد حل منصف للقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية، وستبذل جهودا مستمرة لتحقيق هذا الهدف. ولكن، إذا بذلت أي محاولة لحل القضية عن طريق فرض أي "ضغط" أو باعتماد "قرار" بغية تحقيق أهداف سياسية، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستعمل وفقا لقناعتها وقرارها.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر موقفنا بالنسبة للملاحظات التي أبدتها عدد من الممثلين، من بينهم ممثلو استراليا وهنغاريا، بشأن توسيع مجال عدم الامتثال وبشأن الامتثال لاتفاق الضمانات. فنظرا للتهديد النووي الذي تفرضه الولايات المتحدة على بلدي والأعمال التي لا مبرر لها من جانب بعض موظفي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، خلقت ريبة نووية على الرغم من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تلتزم التزاما آمينا باتفاق الضمانات. وقد استجابت الولايات المتحدة للمحادثات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ أن اعترفت بتحيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونواحي قصورها وحقيقة أن الولايات

إن "القضية النووية" ليست قضية تستحق أن تضمن في قرار للأمم المتحدة؛ وهذا التضمن يحد ذاته ليس له ما يبرره. ذلك لأن نشأة القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية وتعقدتها يتصلان بالولايات المتحدة.

إن العلاقات المعقدة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ترجع إلى التحيز و "الكيل بمكيالين" من جانب بعض المسؤولين في أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد تجاهلوا اقتراحنا بإجراء مفاوضات وفرضوا "عمليات تفتيش خاصة"، وشعار "عدم الامتثال" على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالتالي فإنهم مسؤولون عن عدم تنفيذ اتفاق الضمانات.

مع ذلك تشكل محاولة اعتماد قرار يشيد بالمدير العام وبأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويتجاهل جهودنا المخلصة والظروف التي دفعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اتخاذ قرار حاسم بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار عملا غير عادل على الإطلاق من منظور مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعتبر هذا "القرار" هجوما سياسيا ماكرا يستهدف ممارسة ضغط دولي، ونحن نرفضه رفضا قاطعا.

يزعم أن محاولة اعتماد قرار في هذه الدورة عقب اعتماد القرار المزعوم في الدورة العادية السابعة والثلاثين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، هو تعبير عن "إرادة المجتمع الدولي". بيد أن هذا ليس سوى ذريعة لتغطية الطموح السياسي لبعض البلدان تحت اسم المجتمع الدولي.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تعترف على الإطلاق بـ "طلب" يستهدف الدوس على سيادة بلدان وأمم أخرى بالأقدام.

إننا نؤمن بأن هذا المحفل الموقر، الذي تجتمع فيه الدول المستقلة ذات السيادة والمحبة للسلم لمناقشة سبل ووسائل تحقيق الطموحات النبيلة للجنس البشري، يجب ألا يستخدم أداة سياسية لفئة من البلدان لخنق البلدان الصغيرة والضعيفة. إن شعوب العالم المحبة للعدل والسلم يحذوها أمل خالص في أن تظل الأمم المتحدة محفلا لا لشن العدوان والتدخل وإنما للاسهام في تحقيق رغبات الشعوب في بناء عالم جديد، عالم يسوده السلم والمحبة.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تأمل في أن تتخلص السلطات في كوريا الجنوبية من تبعيتها للقوى الخارجية، وأن تستجيب بروح إيجابية لاقتراحنا بتبادل مبعوثين خاصين يتمسكون بموقف وطني مستقل يتفق مع متطلبات الحالة المتغيرة.

ختاماً، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يوضح أن الولايات المتحدة الأمريكية أقرت بضرورة السعي إلى معالجة جوهرية للقضية النووية الخاصة بشبه الجزيرة الكورية، وأعربت عن عزمها على السعي إلى حل المسألة عن طريق التفاوض. مع ذلك، يؤسفنا أن الولايات المتحدة تقدمت بمشروع قرار ظالم يتمثل الغرض منه في ممارسة الضغوط على بلدي رغم أنها أعلنت التزامها السياسي بحسم هذه القضية عن طريق التفاوض.

السيد كوكان (سلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)

نيابة عن حكومة بلدي، سلوفاكيا، اسمحوا لي بداية أن أعرب عن عظيم تقديركم للجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام ولاهتمامهما بالسعي إلى حلول للمهام المعقدة في مجال السلامة النووية داخل إطار التعاون المتعدد الأطراف وللمساعدة التي يقدمانها في هذا الشأن.

وفضلاً عن ذلك، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لاهتمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي أسهم أيضاً إسهاماً في اعتراف الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية في العالم ببجدية تامة بالجهود التي تبذلها في مجال استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية.

كان العام الماضي عاماً بالغ النشاط بالنسبة للوكالة فيما يتعلق بسعيها إلى تحقيق أحد أهدافها الأكثر أهمية الذي يتمثل في تطبيق تدابير السلامة والرقابة الصارمة على من يشتبه في كونهم منتهكين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونحن نرحب بالإجماع الثالث لفريق الخبراء المكلف بإعداد اتفاق بشأن السلامة النووية المعقود في فيينا في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، واجتماع فريق الموردين النوويين المعقود في وقت لاحق في لوسرن في أواخر آذار/مارس، الذي أتاح الفرصة لتبادل المذكرات مع الأعضاء الآخرين في الفريق بشأن إعداد المبادئ التوجيهية التي تحول دون انتشار المواد النووية

المتحدة هي الطرف المعني مباشرة بحل القضية النووية لشبه الجزيرة الكورية.

لقد أكد البيان المشترك الصادر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ التزامات سياسية مثل احترام السيادة، وضمان عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتطبيق غير المتحيز لجميع الضمانات. ولقد اتخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قراراً بالتعليق المؤقت لتنفيذ انسحابها من معاهدة عدم الانتشار في حالة فريدة، حالة استمرار المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية. إن الإصرار على تنفيذ التزامات معاهدة عدم الانتشار في ظل هذه الظروف، في الوقت الذي لم تحل فيه مسألة الانسحاب، يعني فرض التفتيش المتحيز من جانب الوكالة. ومن ثم يصبح واضحاً للجميع أن فرض هذا الطلب ليس له أي أساس قانوني. يجب على المعنيين أن يولوا الاهتمام الواجب للجهود التي تبذل لحل القضية النووية عن طريق المفاوضات وأن يمتنعوا عن القيام بأعمال تعرقل عملية المفاوضات بدلاً من فرض تفتيش غير منصف.

أدلى الممثل الياباني بملاحظة مثيرة ضد بلدي عندما تكلم عن تنفيذ الالتزامات الدولية. ولكن بيانه ليس سوى عذر ضعيف لتغطية الطموحات السياسية لبلاده. إن شعوب العالم المحبة للسلم تعلم تماماً أن اليابان تعمل على تعزيز نفوذها عن طريق "القضية النووية" المتعلقة بنا والتي لا أساس لها، وتتبع سياسة القوة العسكرية وحياسة الأسلحة النووية من وراء الستار. إن اليابان تخزن كميات ضخمة من البلوتونيوم تحت ذريعة توفير الوقود النووي، لتغطي بذلك أهدافها الحقيقية. ينبغي ألا تلجأ اليابان إلى اللعبة الساذجة، لعبة الصيد في المياه العكرة، مستغلة "القضية النووية" المتعلقة بنا، ويجب ألا تضع العقبات في سبيل حل القضية النووية لشبه الجزيرة الكورية.

إن السلطات في كوريا الجنوبية تبذل جهوداً يائسة ضد المواطنين، مبرهنة على اقتدارها إلى الإرادة اللازمة لحل القضية النووية لشبه الجزيرة الكورية وكذلك إلى الرغبة في تحقيق إعادة التوحيد. إن الهدف الحقيقي الذي تسعى إليه السلطات في كوريا الجنوبية بالتكلم عن القضية النووية هو تطوير أسلحتها النووية وامتلاك هذه الأسلحة من خلف الستار، وإيجاد عذر لإحباط تنفيذ اتفاق الشمال والجنوب.

صادرات المواد والمعدات النووية، بما في ذلك المواد ذات الاستخدامات المزدوجة. وإننا نؤيد الاقتراحات الخاصة باستحداث نظام معلومات عالمي للإبلاغ عن حركة المواد والمعدات النووية. ونقدر أيما تقدير الجهود التي يبذلها المدير العام للوكالة وفريق المفتشين المكلف بالتفتيش على المنشآت النووية في العراق وكوريا الشمالية، وكذلك الأعمال التي أدت إلى قراري الأرجنتين وجمهورية جنوب إفريقيا بالانضمام إلى فريق الموردين النوويين والتقيد بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالحظر المفروض على الصادرات من المواد النووية والمواد ذات الاستخدامات المزدوجة.

وقضية أخرى نوليها أهمية لا تقل عن ذلك هي المساعدة التقنية والتعاون مع الوكالة. ومن ثم، نرى أن اهتمام الوكالة بتنفيذ مشروع نموذجي للتفتيش على السلامة النووية في سلوفاكيا يعزز ويطور قدرات هيئة الرقابة الحكومية فيما يتعلق بالسلامة النووية، يعد شرفاً عظيماً لبلدي.

ختاماً، اسمحوا لي أن أعرب عن رضا بلدي عن التقرير الخاص بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعن تقديرنا لعمل المدير العام، السيد هانز بليكس. إننا نتوجه إليه بالتهاني بمناسبة إعادة تعيينه في هذا المنصب الرفيع، ونتمنى له ولزملائه كل النجاح في جهودهم المستمرة وكذلك طاقة وحيوية كبيرتين في تأدية مهامهم الصعبة الأخرى في المستقبل.

السيد ريفيرو روساريو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية):

ثبت أن الطاقة النووية عامل هام في حل الكثير من المشاكل العالمية في كوكبنا. لهذا، أود أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن بلدي، لأؤكد من جديد دعمنا لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولإسهامها في السلم والصحة والازدهار في العالم بأسره.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة).

ونعتقد أن الوكالة - في البيئة الدولية الحالية - تمثل المحفل المناسب لتعزيز التعاون على أوسع نطاق ممكن في هذا المجال، مما يسهم في إزالة التفاوت المتزايد في مستويات التنمية بين البلدان والمناطق الجغرافية المختلفة. ويود وقد بلدي أيضاً أن يهنئ السيد هانز بليكس على إعادة انتخابه مديراً عاماً للوكالة ويعترف بالإسهام الإيجابي الذي قام به خلال

والمواد ذات الاستخدامات المزدوجة. وقبل جمهورية سلوفاكيا بعد ذلك عضواً في الفريق وعضويتها في لجنة زاتغر تمثلان خطوتين أخريين على طريق دعم السلامة النووية.

في حقبة تسعى فيها عدة دول إلى حيازة الأسلحة النووية والحصول على المواد اللازمة لانتاجها وتزويد بالتالي من خطر خلق العديد من المخزونات النووية، فمما له مغزى أن جمهورية سلوفاكيا قد انضمت إلى الأنشطة الرامية إلى التصدي لهذه المساعي. وجهودنا الرامية إلى إحكام الرقابة على السلامة النووية، وإلى حظر التجارب على الأسلحة النووية، وإلى تنسيق التعاون العالمي لمنع حصول الدول غير المسؤولة على المواد والأسلحة النووية، قوبلت بفهم ودعم كاملين على أعلى المستويات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأود أن أحث كل البلدان التي لم توقع بعد على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك البلدان التي تود إنهاء عضويتها فيها، بل البلدان التي تدعو إلى إلغاء المعاهدة، إلى إعادة النظر في مواقفها.

إن عملية حل الجمهورية الاتحادية التشيكية السلوفاكية السابقة وإنشاء الدولتين الخلفيتين، جمهورية سلوفاكيا والجمهورية التشيكية المترتبة عليها، وإلغاء اللجنة التشيكية سلوفاكية الأصلية للطاقة الذرية في نفس الوقت، خلقت الحاجة إلى استحداث هيئات إدارية حكومية مستقلة بغية كفالة الرقابة على السلامة النووية في كل من البلدين الجديدين لدرء خطر إفلات الرقابة على تشغيل منشآت الطاقة النووية في الدولتين الجديدين، وتقيدهما بمبادئ السلامة.

وقد استكملت العملية في جمهورية سلوفاكيا على نحو مرض تماماً للمنظمات الدولية وللحكومة السلوفاكية. فبحلول نهاية العام الماضي كان المجلس الوطني لجمهورية سلوفاكيا قد أصدر قانوناً يقضي باستحداث مكتب الرقابة النووية المستقل، الذي يتمتع بالكفاءة المهنية، مما يسر الاستمرار اللازم في الرقابة على السلامة النووية دون توقف الاتصالات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتشكيل الهيكل الراهن للمكتب وتحديد مسؤولياته تما على نحو مرض ووفقاً للشروط الراهنة للأمم المتحدة وجمهورية سلوفاكيا من وجهة نظر العلاقات الدولية.

وقد عقدنا العزم على أن ننفذ على وجه كامل التدابير اللازمة لكفالة فرض رقابة أكثر صرامة على

من أجل تمنيتها. وينبغي للوكالة أن توجه جهودها الرئيسية خلال الأشهر القادمة الى تحقيق هذه الأهداف.

ويتابع بلدي باهتمام مجرى الأحداث المتصلة بتنفيذ اتفاق الضمانات الموقع بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والوكالة. ونحن مقتنعون بأن السبيل الى حسم هذا النزاع هو عقد مفاوضات بين الطرفين المعنيين. ولهذا فمن الجوهرى تحاشي أي عمل يمكن أن يؤدي الى ركود عملية التفاوض، مما يؤدي الى تفاقم الحالة في المنطقة، وهي حالة متوترة وخطيرة بالفعل. ونود أن نذكر مرة أخرى هنا الموقف القائم على المبدأ الذي تتخذه كوريا بانتظام فيما يتعلق بالاحترام غير المشروط لسيادة الدول والامتنال للاتفاقات الدولية التي عقدت بطريقة طوعية، والتي تتصف بطبيعة ملزمة لجميع الأطراف المتعاقدة.

أخيراً، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للجهود التي بذلتها الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودول أخرى لإيجاد تسوية تفاوضية عادلة لهذا النزاع. وفي نفس الوقت نعرب عن أملنا في مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة بحيث يمكن حسم هذه المسألة الهامة بنجاح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أود أن أعلن أن الدول التالية أصبحت من مقدمي مشروع القرار A/48/L.3 و Corr.1: اثيوبيا وأرمينيا ودومينيكا ولاتفيا وليتوانيا.

نتنقل الآن الى النظر في مشروع القرار A/48/L.13 و Corr.1.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتعليل التصويت قبل التصويت. هل لي أن أذكره أن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد باك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يعتبر وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنه لا يوجد أي مبرر على الإطلاق لإدراج عناصر سياسية خطيرة ليس لها أساس قانوني في مشروع القرار A/48/L.13 و Corr.1، المقدم في إطار تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تختص بالعلم والتكنولوجيا. إن فشل مجلس إدارة الوكالة في اجتماعه في ٢٠ أيلول/سبتمبر في التوصل الى توافق في الآراء حول مشروع

الأعوام التي شغل فيها هذا المنصب. ونأمل أن يواصل رسم طريق سوي للوكالة، لصالح الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل البشرية جمعاء.

لا بد أن نعترف بالإسهام الكبير الذي تمثله المساعدة والتعاون التقنيان للبلدان النامية. وبالنسبة لكوبا على وجه الخصوص، كان هذا التعاون في عام ١٩٩٢ بمثابة إتمام لمشروعات هامة تتعلق بتطبيق التكنولوجيا النووية على الصحة العامة والرصد البيئي الإشعاعي. ومن الأمثلة الواضحة على أهمية هذه الأنشطة لكوبا المساعدة العاجلة التي قدمتها الوكالة في الوقت المناسب بناء على طلبنا، تأييدا لكفاحنا ضد وباء الالتهاب العصبي الذي أصاب سكاننا لمدة بضعة أشهر.

من بين المسائل العديدة التي تكرر الوكالة اهتمامها لها، يجب أن نخص بالذكر الاتفاقية المعنية بسلامة المنشآت النووية. ويرى بلدي أن هذه الاتفاقية، كما يبدو من اسمها، سترفع مستوى السلامة النووية على الصعيد العالمي، ويجب عليها أن تشمل جميع المنشآت النووية. وفي هذا الإطار نعتقد أيضاً أنه يجب تشجيع التعاون الدولي والتبادل التكنولوجي. وفي نفس الوقت، نرى أنه يجب على الاتفاقية ألا تحد بأي حال من الأحوال حصول البلدان النامية على التكنولوجيات المتعلقة بالطاقة النووية والتطبيقات السلمية الأخرى للذرة، فهذه البلدان بالذات هي أشد البلدان احتياجاً الى هذه التكنولوجيات لحسم مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة.

ويؤيد بلدي أيضاً عمل الوكالة الذي يهدف الى تعزيز كفاءة نظام الضمانات وفعاليتها. ويجب أن تسهم هذه الضمانات في تهيئة مناخ واضح للثقة الدولية ويجب ألا تعتبر ضماناً لامتيازات الدول الحائزة للأسلحة النووية. والتدابير التي تعتمد تحقيقاً لهذا الهدف يجب أن تكون تدابير عامة وغير تمييزية، ويجب أن تكون هناك أيضاً قاعدة قانونية مناسبة ودراسة للأثار التقنية والمالية والسياسية. وفي هذا الصدد، نؤيد الاقتراح الخاص بإنشاء لجنة للضمانات يتاح الاشتراك فيها لجميع البلدان وتشابه اللجنة التي أنشئت في أوائل السبعينات بشأن معاهدة عدم الانتشار.

أخيراً، تشجع كوبا الوكالة على مواصلة العمل للتوصل الى أقصى مستويات السلامة النووية والحماية الإشعاعية على الصعيد العالمي، ولمساعدة جميع البلدان التي تحتاج الى الطاقة النووية في تطبيقاتها الكثيرة

ومن الواضح للجميع أن قيامنا بوقف تنفيذ انسحابنا المعلن عنه من معاهدة عدم الانتشار على نحو مؤقت لا يعني قبولنا للتفتيش المتحيز من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي هذه الحالة الفريدة يبدو مطلب الوكالة بتنفيذ التزامات الضمانات مساويا لفرض الوكالة تفتيشا متحيزا على بلدي، ويرى وفدي أنه لا يوجد أساس قانوني يسوغ الوكالة أن تفرض على بلدي تفتيشا غير عادل.

ويعتقد وفدي أن الضغوط ليست وسيلة لحل المسألة النووية لشبه الجزيرة الكورية. إن الاعتداء على سيادة طرف في الحوار، وفرض الضغط عليه، بما يتعارض مع الاتجاه السائد في المرحلة الراهنة نحو تسوية جميع المشاكل عن طريق الحوار والمفاوضات، لا يمكن تفسيره إلا بوصفه افتقارا للإرادة على تسوية المسألة.

إن اعتماد مشروع القرار الذي يهدف إلى التدخل في شؤون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وممارسة الضغط عليها لا يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة أو مع القانون الدولي والممارسة الدولية. والرد الوحيد من أجل التسوية العادلة لأي مشكلة هو عن طريق الحوار والمفاوضات.

وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بذل كل ما في وسعها لتسوية المسألة النووية لشبه الجزيرة الكورية عن طريق المفاوضات. ولهذا السبب، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يؤكد من جديد رفضه التام للفقرة التاسعة من ديباجة مشروع القرار A/48/L.13 و Corr.1 والفقرة ٧ من منطوقه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/48/L.13 و Corr.1.

طلب إجراء تصويت منفصل على الفقرتين الثامنة والتاسعة من ديباجة مشروع القرار والفقرتين ٧ و ٨ من المنطوق.

ونظرا لأنني لم أسمع اعتراضا على هذه الطلبات فسوف أطرح تلك الفقرات للتصويت أولا.

أطرح الآن الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار A/48/L.13 و Corr.1.

القرار المزمع تقديمه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضية النووية لشبه الجزيرة الكورية يوضح بجلاء صحة ذلك.

وإذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار رغم هذه الحقائق، فسيكون ذلك بمثابة موافقة ضمنية على إضفاء الصبغة السياسية على الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، مما يسمح لها بأن تستغل على نحو يتعارض مع مقاصدها الأصلية، ويقود إلى انتهاك سيادة الدول الأعضاء. إن إدراج ما يطلق عليه القضية النووية في مشروع القرار المقدم من وفد استراليا يوضح هدفه السياسي وهو إيقاف حل القضية النووية من خلال الحوار وممارسة الضغط على بلدي.

عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة.

إن محاولة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبعض المسؤولين فيها اعتماد قرار يتعدى على سيادة دولة عضو بإساءة استعمال اسم الأمم المتحدة هو تحد لعملية المفاوضات الجارية التي تستهدف تسوية المسألة.

لقد أجبر بعض المسؤولين في أمانة الوكالة مجلس المحافظين والمؤتمر العام للوكالة على اعتماد قرار ليس له ما يبرره، بينما يفضون الطرف عن الاقتراحات بإجراء المفاوضات التي قدمتها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، رفضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضا قاطعا القرار الجائر الذي اعتمد في الدورة العادية السابعة والثلاثين للمؤتمر العام للوكالة. وبناء على ذلك، لا يمكن لوفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يقبل الفقرتين التاسعة والعاشر من ديباجة مشروع القرار A/48/L.13 و Corr.1. إن الفقرة التاسعة من ديباجة مشروع القرار والفقرة ٧ من المنطوق اللتين تدعيان أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية "امتنعت عن الوفاء بالتزاماتها و... وسعت نطاق عدم الامتثال" وتشيران إلى "تنفيذ اتفاق الضمانات" ليس لهما أساس قانوني.

وقد أشار البيان المشترك الصادر في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية بوضوح إلى مسألة تطبيق اتفاق الضمانات تطبقا غير متحيز.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، البانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا، شيلي، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، اكوادور، استراليا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، لاقتيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونس، تركيا، أوكرانيا، الامارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، زائير.

المعارضون: جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

المتنعون: أنغولا، بيلاروس، كمبوديا، تشاد، الصين، كولومبيا، كوبا، غانا، غينيا، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الاسلامية)، العراق، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، مالي، ناميبيا، باكستان، الفلبين، رواندا، سوازيلند، تايلند، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، فييت نام، زامبيا، زمبابوي.

تقرر الإبقاء على الفقرة التاسعة من الديباجة بأغلبية ١٠٤ أصوات مقابل صوت واحد مع امتناع ٣٠ عضوا عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

طلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة ٧ من المنطوق.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، البانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون،

المؤيدون: أفغانستان، البانيا، اندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا، شيلي، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، اكوادور، استونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إيران (جمهورية - الاسلامية)، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، لاقتيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية ملدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، اسبانيا، سري لانكا، سورينام، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، اوكرانيا، الامارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة، اوروغواي، فانواتو، فنزويلا، زائير.

المعارضون: العراق، السودان.

المتنعون: الجزائر، أنغولا، بيلاروس، كمبوديا، تشاد، كوبا، غانا، اندونيسيا، قيرغيزستان، ليسوتو، ماليزيا، مالي، ناميبيا، الفلبين، سوازيلند، تايلند، توغو، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، فييت نام، زامبيا، زمبابوي.

تقرر الإبقاء على الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار بأغلبية ١٠٥ أصوات مقابل صوتين مع امتناع ٢٢ وفدا عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أطرح الآن للتصويت الفقرة التاسعة من ديباجة مشروع القرار A/48/L.13 و Corr.1.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

فيجي، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إيران (جمهورية - الاسلامية)، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، لاتفيا، ليسوتو، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، الامارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، زائير.

المعارضون: العراق.

المتنعون: أنغولا، تشاد، كوبا، غانا، غينيا، اندونيسيا، قيرغيزستان، ماليزيا، مالي، ناميبيا، الفلبين، سوازيلند، تايلند، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، فييت نام، زامبيا، زيمبابوي.

تقرر الابقاء على الفقرة ٨ من المنطوق بأغلبية ١١١ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ١٨ عضوا عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار A/48/L.13 و Corr.1 في مجمله.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، البانيا، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، اكوادور، مصر، استونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هنغاريا، ايسلندا،

كندا، شيلي، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، اكوادور، استونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونس، تركيا، اوكرانيا، الامارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اوروغواي، فانواتو، فنزويلا، زائير.

المعارضون: جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

المتنعون: أنغولا، بيلاروس، كمبوديا، تشاد، الصين، كوبا، غانا، غينيا، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الاسلامية)، العراق، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، مالي، ناميبيا، الفلبين، رواندا، سوازيلند، تايلند، اوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، فييت نام، زامبيا، زيمبابوي.

تقرر الابقاء على الفقرة ٧ من المنطوق بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل صوت واحد، مع امتناع ٢٨ عضوا عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

طلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة ٨ من المنطوق.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، البانيا، اندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، اكوادور، استونيا، اثيوبيا،

المؤتمر العام للوكالة ٦٢٤ (د - ٣٧) المؤرخ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ فحسب، بل كانت أيضا من المشتركين في تقديم ذلك القرار.

وكانت الفلبين على استعداد لأن تشارك في تقديم مشروع القرار A/48/L.13 و Corr.1 لو كانت الاقتراحات المقدمة من بعض الوفود، بما في ذلك وفد بلدي، قد تم إدماجها في مشروع القرار لتعبر عن توافق أكبر في الآراء. وعلاوة على ذلك، يتضمن مشروع القرار عناصر أخرى لم تكن واردة في القرارات السابقة بشأن هذه المسألة.

وعلى الرغم من هذا، صوتت الفلبين تأييدا لمشروع القرار.

السيد غونزاليز بوستوس (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الأسبانية):

لقد صوت وفد المكسيك تأييدا لمشروع القرار A/48/L.13 و Corr.1، لأننا نراه بالغ الأهمية لدعم العمل الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نؤكد مجددا ثقتنا في دور الوكالة في النهوض باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

نعرف جميعا أن الجمعية العامة اعتادت لأعوام طويلة أن تعتمد القرار بشأن التقارير المتعلقة بعمل الوكالة دون تصويت. وترى حكومة بلدي أن التقرير السنوي المقدم من الوكالة إلى الجمعية العامة ينبغي أن يكون قاصرا على المسائل التقنية والاجرائية على نحو ما كان متبعا حتى الآونة الأخيرة. إن إدخال قضايا سياسية يفضي إلى نتائج خطيرة من بينها فقدان توافق الآراء وتعاضل تسييس الموضوعات، الأمر الذي لا يفيد أحدا.

ونعتقد أيضا أن القرار ينبغي ألا يستفرد أنشطة معينة للوكالة، مهما كانت أهميتها، مما يعود بالضرر على الأنشطة الأخرى. فهذا النمط الانتقائي يخل بالتوازن الذي يجب أن يكون موجودا في نشاط الوكالة ويعمل على نحو يضر بالأهمية التي تعلقها أغلبية الدول على الأنشطة الرامية إلى النهوض بالتعاون الدولي في هذا الميدان.

وفي هذا الصدد، تؤكد المكسيك من جديد على ضرورة الحفاظ على التوازن بين أنشطة الوكالة، وبخاصة فيما يتعلق بتطبيق الضمانات، والسلامة النووية، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، اليمن، زائير، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

المتنعون: أنغولا، الصين، كوبا، غانا، غينيا، العراق، مالي، السنغال، فييت نام.

اعتمد مشروع القرار A/48/L.13 و Corr.1 في مجمله بأغلبية ١٤٠ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٩ أعضاء عن التصويت (القرار ١٤/٤٨)*.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليق تصويتهم بعد التصويت.

وأود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بعشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ألاري (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يود وفد بلدي أن يعلن تصويته على مشروع القرار A/48/L.13 و Corr.1.

تؤيد الفلبين برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن ثم فإنها لم تصوت تأييدا لقرار

محادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، ونأمل أن تؤدي إلى حل. ونعتقد أن ممارسات من أمثال تحديد شروط مسبقة غير معقولة، وفرض الضغوط، وإصدار الإنذارات وتسميم الأجواء ليست جديدة بالثناء.

السيد ريفيرو روساريو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية):

يود وفدي أن يشرح موقفه من مشروع القرار A/48/L.13 و Corr.1، الذي اعتمد توا في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال، "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية". وكما أوضحنا خلال مناقشة هذا البند، يعلق وفد كوبا أهمية كبرى، بصورة عامة، على أعمال الوكالة التي تعد، بالطبع، بالغة، الأهمية بالنسبة للبلدان النامية.

وحيث أننا نعد بيانا بما حققته وما لم تحققه أنشطة الوكالة على مر العام الماضي، فقد كان وفدي يفضل أن يقتصر مشروع القرار، مثلما كان الحال منذ عامين أو ثلاثة أعوام، على تقييم عام لأعمال الوكالة، وأن يعتمد، بالتالي، دونما حاجة إلى إجراء تصويت. لكنه من دواعي أسفنا البالغ أن هذا البند قد اكتسب صبغة سياسية؛ ويرى وفدي أن ذلك لا يسهم في تحقيق الهدف الذي كان ينبغي أن تسعى إليه الجمعية العامة فيما يتعلق بهذا البند.

إن مشروع القرار المعتمد توا يشير على وجه التحديد إلى قرارات مجلس الأمن، وعلى سبيل المثال القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، الذي لم يتمكن وفدي من تأييده لأسباب أوضحها آنذاك؛ فهو يشير إلى أنشطة اضطلعت بها الوكالة في ظروف فريدة في نوعها وغير عادية، ونرى أن هذه الإشارات تصدر حكما مسبقا، وتؤدي إلى اختلال التوازن في تقييمنا للأعمال الهامة التي تضطلع بها الوكالة في الوفاء بمسؤولياتها

وبالإضافة إلى ذلك، لدى وفد كوبا تحفظات بشأن الفقرات الواردة في ديباجة القرار ومنطوقه، التي تصدر أحكاما على أنشطة دولة عضو في الأمم المتحدة، هي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وعلى علاقتها بالوكالة. ونعتقد أن هذه الأمور ينبغي ألا تنظر فيها سوى الهيئات المختصة التابعة للوكالة، وليست الجمعية العامة التي نرى أن نظرها في هذه الأمور في غير مكانه. وفي رأينا أن هذا يسهم أيضا في زيادة التوتر السائد في المناخ السياسي فيما يتعلق بهذا الموضوع؛ لذا، لم نتمكن من تأييد الفقرات المعنية.

وأود أن أذكر أن الحكومة المكسيكية، في العديد من المناسبات، كررت التأكيد على أهمية تعزيز نظام ضمانات الوكالة داخل إطار قانوني تحترم فيه سيادة الدول. ولهذا السبب اقترحنا أن تنشئ الوكالة لجنة ضمانات مفتوحة العضوية، لتمكين دولها الأعضاء من المشاركة في دراسة متعمقة متواصلة بشأن هذا الموضوع، بغية تطوير نظام ضمانات فعال وعالمي. وستحتاج اللجنة إلى ولاية واضحة التحديد وحد زمني لتحقيق أهدافها.

السيد وو شينغجيانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية):

امتنع وفد الصين عن التصويت على مشروع القرار A/48/L.13 و Corr.1 المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، وأود أن أعلن هذا الامتناع.

أولا، اسمحوا لي أن أقول إن امتناعنا لا يعني ضمنا أي تغيير في رأي الصين في الوكالة. فالبيان الذي أدلى به وفد الصين هذا الصباح تضمن تقييما إيجابيا وشاملا لعمل الوكالة على مر العام الماضي.

ثانيا، يحتفظ وفد الصين بآرائه الخاصة بشأن بعض قرارات مجلس محافظي الوكالة ومؤتمرها العام، التي يشير إليها مشروع القرار. ولدينا تحفظات، على وجه خاص، على القرار GC(XXXVII)/RES/624 المؤرخ في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

ثالثا، يرى وفد الصين أن قرار الجمعية العامة بشأن تقرير الوكالة لا ينبغي أن يتضمن قضايا محددة تتعلق بعمل الوكالة، ولا سيما القضايا الخلافية مثل الحالة النووية في كوريا. فذلك ليس من شأنه إلا تعقيد المشاكل المشار إليها، ولن يؤدي إلى حلها. وبروح بناءة، اقترح وفد الصين إدخال عدد من التعديلات على مشروع القرار؛ وللأسف لم يوافق مقدمو النص على مقترحاتنا الحسنة النية.

رابعا، يريد وفد الصين أن يكرر الإعلان عن موقف الصين المبدئي من القضية النووية في كوريا. إننا نؤيد جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية، ولا نحبز وجود أية أسلحة نووية في شبه الجزيرة. والآن، وبعد أن تطورت القضية وأصبحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والولايات المتحدة، وجمهورية كوريا، والوكالة الدولية للطاقة الذرية أطرافا فيها، ينبغي التوصل إلى حل شامل منطقي ومنصف من خلال تشاور وتفاوض تلك الأطراف الأربعة على أساس من المساواة والاحترام المتبادل. ونحن نرحب بعقد

المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بالذكرى السنوية الخمسين لإعلان الدول الأربع المتعلق بالأمن العام والصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣.

يذكر أنه في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣ أصدر وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وسفير الصين في موسكو إعلان الدول الأربع المتعلق بالأمن العام، الذي اعترف بضرورة المبادرة في أقرب وقت ممكن عمليا، إلى إنشاء منظمة دولية عامة تقوم على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول المحبة للسلم، وتكون عضويتها مفتوحة أمام جميع تلك الدول كبيرها وصغيرها، من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة

شفوية عن الروسية):

يسعدني سعادة بالغة أن أخاطب الجمعية العامة في هذه المناسبة الهامة، وهي الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر موسكو لعام ١٩٤٣. فمنذ نصف قرن على وجه التحديد اعتمد ممثلو حكومات الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والصين إعلان الدول الأربع بشأن الأمن العام، الذي اعترف فيه لأول مرة بالحاجة إلى:

"المبادرة في أقرب وقت ممكن عمليا، إلى إنشاء منظمة دولية عامة تقوم على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول المحبة للسلم، وتكون عضويتها مفتوحة أمام جميع تلك الدول، كبيرها وصغيرها، من أجل صون السلم والأمن الدوليين".

ويبدو لي مما له دلالة رمزية عميقة أن هذا المعلم الإرشادي الأول الذي يشير إلى الطريق لإنشاء الأمم المتحدة، وأحد أهدافها الرئيسية صون السلم والأمن الدوليين، وفر هذا المسار التاريخي في اللحظة التي كانت فيها جبهات الحرب العالمية الثانية تعاني أسوأ ويلاتها. ومع هذا ففي ذلك الوقت كان قادة الدول التي حضرت ميلاد فكرة الأمم المتحدة، يدلون شعوب العالم فعلا على الطريق الذي يكفل لها مستقبلا أكثر إشراقا وأمنا.

وبعد عامين من مؤتمر موسكو، أنشئت تلك المنظمة العالمية، وهي الأمم المتحدة، ويبدو لي من الطبيعي تماما أن تستيق هذه الجلسة الخاصة التي

وكما قلنا من قبل، فإن وفدي على اقتناع بأن الوسيلة التي تكفل حل هذا النزاع هي مواصلة التفاوض بين كل الأطراف المعنية بهذا الموضوع، وأنه من الضرورة الأساسية أن نتجنب اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى طريق مسدود في عملية التفاوض، وإلى استفحال الحالة الخطيرة والمتوترة أصلا السائدة في المنطقة.

لهذه الأسباب، اضطر وفدي إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار في مجموعته.

السيد مورادي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة

شفوية عن الانكليزية):

في التصويتين المنفصلين على الفقرة التاسعة من ديباجة مشروع القرار A/48/L.13 و Corr.1، والفقرة ٧ من منطوقه، اللتين تشيران إلى امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، امتنع وفدي عن التصويت لأننا نرى أن هاتين الفقرتين غير متوازنتين.

ونعتقد أنه كان في إمكان مقدمي النص صياغة هاتين الفقرتين بأسلوب أكثر إيجابية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٤١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٤٧ من جدول الأعمال (تابع)

الاحتفال في عام ١٩٥٥ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة

الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإعلان الدول الأربع المتعلق بالأمن العام والصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

هذا المساء، تحتفل الجمعية العامة، وفقا لقرارها ٦/٤٨

وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، والنهوض بالتنمية المستدامة وتوفير المساعدة الإنسانية.

إن إعلان موسكو لعام ١٩٤٣ نادى رسمياً بضرورة العمل المشترك لصيانة السلم والأمن. وفي نهاية القرن العشرين يوفر لنا تطور الأحداث العالمية شراكة عالمية جديدة تقوم على أمم متحدة متجددة. وأعضاء المجتمع الدول مطالبون، عند تحقيق توافق آراء بشأن القضايا الدولية الأساسية، بأن يستخدموا إلى أقصى حد ممكن الإمكانيات الهائلة المتوفرة في الأمم المتحدة.

ينبغي أن تكون الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة تأكيداً مدوياً لأهمية الدور الذي تضطلع به منظمنا في حياة المجتمع الدولي، وينبغي أن تؤكد على نحو مقنع التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتحقيق الكامل للمبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة منذ نصف قرن من الزمان.

ونحن مستعدون للتعاون الشامل مع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة، ومع جميع الذين يشاركون في المثل العليا للمنظمة في تحقيق هذه الأهداف النبيلة والسامية.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية)
(ترجمة شفوية عن الإنكليزية):

إننا، وإذ نستهل استعداداتنا للاحتفال القادم، في عام ١٩٩٥، بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، نجتمع اليوم في هذه القاعة - قبل سنتين من ذلك الاحتفال - للاحتفال بالذكرى حدث هام في ميلاد منظمنا.

قبل خمسين عاماً من هذا الأسبوع، اجتمعت في موسكو حكومات أربع دول تحالفت في زمن الحرب، وهي الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة والصين. واعترفت هذه الحكومات الأربع في ذلك الاجتماع بضرورة دخول جميع الأمم المحبة للسلم في تعاون وثيق مع بعضها البعض بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وكان هناك إدراك مسبق بأن هذا النوع من التعاون الوثيق هو السبيل الوحيد لصيانة السلم وتحقيق التعزيز الكامل للرفاه السياسي والاقتصادي والاجتماعي لشعوب العالم.

ونتيجة لمؤتمر موسكو هذا، لعام ١٩٤٣، تم التوقيع على إعلان الدول الأربع المتعلق بالأمن العام في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام. ووضع الإعلان

نعقد هذا اليوم، الاحتفال في عام ١٩٥٥ بالذكرى السنوية الهامة لإنشاء الأمم المتحدة ذاتها.

إن الاحتفال بالذكرى مؤتمر موسكو، له مغزى رمزي نظراً لبعده الإنساني. فقد تبلورت فيه فكرة التعاون الدولي التي ولدت في ذروة أكثر الحروب دموية في تاريخ البشرية. وأعجبت الشعوب في جميع القارات بهذه الفكرة التي أصبحت مصدر إلهام للمثاليين والشعراء والموسيقيين والعلماء. وأصبحت فكرة الحركة الإنسانية مركز أنشطة الأمم المتحدة.

إن المنظمة التي كانت من قبل مكبلة بقيود الحرب الباردة التي قسمت العالم إلى معسكرين متعادين تشهد الآن انبعاثاً جديداً. ففي بداية التسعينات فقط ونتيجة لانتصار الديمقراطية في روسيا وفي بلدان أوروبا الشرقية، انفتحت الآفاق للتحرك صوب النظام العالمي الذي حاول إنشائه الآباء المؤسسون للأمم المتحدة. بيد أن هناك صعوبات جديدة بدأت تكتنف الطريق. فنحن نشهد الآن موجة من النزعة القومية العدوانية والتعصب والصراع من أجل تعديل الحدود، يمكن أن تولد صراعات جديدة.

واليوم، كما لم يحدث من قبل، تضع شعوب العالم أهم آمالها في أنشطة حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة. والنجاح الذي تحقق في هذا المجال - في ناميبيا وكمبوديا والتسوية التي أمكن التوصل إليها في أمريكا الوسطى - أمر لا جدال فيه. ورغم ذلك فإن قيود هذه النهج التقليدية لتسوية الصراعات تزداد وضوحاً في الوقت ذاته. وفي ظل الظروف الجديدة، من الأهمية بمكان أن تكون لهذه العمليات أهداف سياسية واضحة ورقابة دقيقة وقيادة كفؤة وتدابير لحماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة خلال الصراعات. وإمكانية وجود تفاعل أكثر نشاطاً بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تستحق اهتماماً خاصاً.

إن روسيا والبلدان الأخرى في كمنولث الدول المستقلة تعتمد على الدعم الملموس لجهودها للتغلب على الأزمات في جميع أراضي الاتحاد السوفياتي السابق. ونحن وجيراننا، الدول المستقلة، نقدم للأمم المتحدة، وسنواصل تقديم، اقتراحات من أجل التعاون الدولي، الأوثق. ذلك أننا مقتنعون بأنه ليس هناك بديل لهذا التعاون.

إننا اليوم نواجه مهمة تكييف الأمم المتحدة مع التغيرات السياسية التي تحدث على المسرح العالمي. وأية تدابير تتخذ ينبغي أن تكفل للأمم المتحدة أن تحقق المزيد من النتائج العملية في ميادين حفظ السلم

جميع تلك الدول، كبيرها وصغيرها، من أجل صون السلم والأمن الدوليين".

وهكذا كان هذا الإعلان بداية الطريق الذي أدى إلى إنشاء الأمم المتحدة. فوضع إطارا وبعض المبادئ الأساسية للمنظمة التي كانت ستنتج عنه. وجاء مولد المنظمة بعد ما يقرب من عامين كاملين في سان فرانسيسكو. وبعد خمسين عاما، نشيد ببعد النظر والمثالية اللذين تجليا في ذلك الإعلان في موسكو.

وبطبيعة الحال لم يسر تاريخ الأمم المتحدة بعد ذلك سيرا يسيرا، فقد عرقلت الحرب الباردة عمل المنظمة خلال معظم الخمسين سنة الماضية. ولم تتمكن الأمم المتحدة إلا الآن من العمل في ميدان صون السلم والأمن الدوليين، كما أراد لها الآباء المؤسسون، مع اضطلاع مجلس الأمن بدوره في قيادة البحث عن حلول للصراعات في جميع أنحاء العالم.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالمبادئ التي وضعت في مؤتمر موسكو، وبعد ذلك عند التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، بهدف صون السلم والأمن الدوليين عن طريق الأمم المتحدة. ونحن نشترك بنشاط في عمليات حفظ السلام بما يقرب من ٣ آلاف جندي يخدمون تحت راية الأمم المتحدة حاليا. ونسهم بقدر كبير، وفي حينه، في مبادرات الأمم المتحدة، ونسعى إلى استخدام قدراتنا الدبلوماسية لدعم جهود الأمم المتحدة لإعادة إقرار السلم في المناطق المضطربة في العالم.

والمملكة المتحدة ملتزمة أيضا، كما كنا في عام ١٩٤٣، بكفالة أن يكون هيكل المنظمات الدولية متسقا مع المهام التي تكلف بها. والأمم المتحدة، بطبيعة الحال، يجب أن تتكيف، بمضي الوقت، مع التغيرات في الحالة الدولية. وعلى سبيل المثال، فإن زيادة أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام تتطلب تكييفا موازيا في الهياكل التي تدير تلك العمليات. وقد قدمت المملكة المتحدة أفكارا عن هذا الموضوع إلى الأمين العام. كما عرضنا وجهات نظرنا في تشكيل مجلس الأمن، الذي ستناقشه الجمعية قريبا.

هذا النقاش يدور في حينه أيضا. وكما قال وزير خارجية بلدي في المناقشة العامة في ٢٩ أيلول/سبتمبر من هذا العام، فلا شك لدينا في أنه إذا أريد التوصل إلى توافق في الآراء حول توسيع مجلس الأمن، فهناك بلدان يمكنها، بحكم اهتماماتها العالمية واسهامها

المبادئ الأولية التي يمكن أن يقوم على أساسها نظام عريض للتعاون الدولي. فدعا إلى:

"المبادرة في أقرب وقت ممكن عمليا، إلى إنشاء منظمة دولية عامة تقوم على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول المحبة للسلم، وتفتح عضويتها أمام جميع تلك الدول، كبيرها وصغيرها، من أجل صون السلم والأمن الدوليين".

ثم قطعت الدول الأربع المتحالفة على نفسها عهدا بالتشاور فيما بينها ومع الدول الأخرى لهذا الغرض. وأدى هذا العهد إلى اجتماع عام ١٩٤٤ في دمبرتن أوكس في واشنطن، حيث بدأ عدد أكبر من الدول في العمل على وضع ميثاق الأمم المتحدة، وإلى الاجتماع في العام التالي في سان فرانسيسكو، حيث أنشئت منظمنا رسميا.

ويجدر بنا أيضا، ونحن نتحرك في مرحلة الإعداد للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أن نتذكر الأحداث التي أدت إلى ميلادها. ومن ثم، فلنغادر جميعا احتفال اليوم بعزم متجدد في جهودنا الفردية والجماعية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة والدعاية لها. ولنكرم، في الوقت ذاته، ذكرى القادة في موسكو وفي دمبرتن أوكس وسان فرانسيسكو، عن طريق دراسة السبل الكفيلة بتعزيز وإنعاش المنظمة التي أنشئت لصالح الأمن الجماعي والسلم العالمي.

السيد ديفيد هني (المملكة المتحدة) (ترجمة

شفوية عن الانكليزية):

في عام ١٩٤٣، وفي ذروة الحرب العالمية الثانية، وجه قادة الحلفاء في زمن الحرب أفكارهم صوب السلم. وكان هدفهم إرساء الأسس لمنظمة دولية تكون أكثر فعالية من عصبة الأمم، وتتولى الذود عن السلم والأمن الدوليين. وكان عليها، قبل كل شيء، أن تضمن ألا يتكرر كابوس الحرب العالمية على الإطلاق.

وشهد مؤتمر موسكو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣، التعبير عن هذه الأفكار. وفي إعلان الدول الأربع المتعلق بالأمن العام، اعترف المؤتمر بالحاجة إلى إنشاء:

"منظمة دولية عامة تقوم على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول المحبة للسلم، وتفتح عضويتها مفتوحة أمام

انتقالية صوب تعددية الأقطاب بعد انهيار الهيكل ذي القطبين. والواقع أن هناك الآن فرصة أفضل لتحاشي نشوب حرب عالمية جديدة وضمان السلم الدائم. إلا أن الصراعات تزداد أيضا في العالم في نفس الوقت، وتزداد التناقضات المختلفة تعقدا، وتظل الحالة العالمية مضطربة. ولا يزال السلم والتنمية، اللذان تصبو إليهما شعوب العالم بشغف، يواجهان تحديات ضخمة.

في ظل هذه الظروف الجديدة، بما فيها من توقعات أسمى من جانب شعوب العالم، تزداد أهمية دور الأمم المتحدة في صيانة السلم العالمي وتشجيع التنمية. كما أن مسألة السبيل الأفضل لتكيف الأمم المتحدة مع التغيرات في الحالة العالمية واضطلاعها بدور أكثر نشاطا في الشؤون العالمية، أصبحت قضية تحظى باهتمام عالمي. ونأمل أن يساعدنا الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإعلان الدول الأربع المتعلق بالأمم العام، على استكشاف دور الأمم المتحدة والمهام العسيرة التي تواجهها، بحيث تواصل تعزيز عملها وتدعيمه وتحسينه، وعلى تمكينها من معالجة الشؤون العالمية الكبرى، والدفاع عن أهداف الميثاق ومبادئه وتحقيقها بطريقة أكثر نشاطا وتوازنا وعدالة وفعالية، في ظل الحالة الجديدة، وبذلك تسهم في قضية صون السلم والتنمية العالميين، وفي المساعي المبذولة لتحقيق عالم أفضل للبشرية جمعاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

بذلك نكون قد اختتمنا الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإعلان الدول الأربع المتعلق بالأمم العام والصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٤٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.

في السلم والأمن الدوليين، أن تضطلع بالمسؤوليات الكاملة للعضو الدائم، وينبغي، بالتأكيد، أن نتوقع منها ذلك، إلى جانب الأعضاء الدائمين الحاليين - أي الدول الأربع التي وقّعت على إعلان موسكو، وفرنسا.

وفي بعض المجالات أنهت الأمم المتحدة مهمتها بنجاح. والاستفتاء القادم في بالاو قد يزيل آخر إقليم خاضع لإدارة مجلس الوصاية. وسيتعين تعديل بعض القرارات السنوية في الجمعية العامة هذا العام بحيث تبين التغيرات الهائلة في جنوب افريقيا والشرق الأوسط. ويجب علينا أن نكون على استعداد لتعديل الأمم المتحدة عندما تفي بوظيفتها الأصلية.

لقد قطعت الأمم المتحدة شوطا طويلا بعد خمسين عاما من عقد مؤتمر موسكو. فقد زادت العضوية من الأعضاء الـ ٥١ الأصليين إلى ١٨٤ عضوا. وخلال الخمس سنوات الماضية كلفت سبع عشرة عملية جديدة بحفظ السلام. وتقود الأمم المتحدة الطريق في مجالات متنوعة، كالمساعدات الإنسانية والتنمية المستدامة والمساعدة على إرساء الديمقراطية من خلال دعم الانتخابات. وتشعر المملكة المتحدة بالفخر والشرف في آن واحد لأنها كانت من بين الدول التي مثلت في موسكو في عام ١٩٤٣. ولا نزال نعمل في عام ١٩٩٣ من أجل نجاح وفعالية منظمة بلغت طور النضج على مدى الخمسين عاما الأخيرة. ويسعدنا سعادة جمة أن نشارك في هذه المناقشة، ونتطلع إلى الاشتراك في الاحتفالات التي ستقترن، بعد عامين، بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمنا.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن

الصينية):

هناك أهمية فريدة لاجتماعنا هنا اليوم للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإعلان الدول الأربع المتعلق بالأمم العام. لقد لعب هذا الإعلان دورا إيجابيا في وجود الأمم المتحدة، كما أن عناصره المتصلة بإقامة السلم والأمن الدوليين وصونهما لا تزال هامة حتى يومنا هذا.

لقد مر العالم بتغيرات هائلة منذ ميلاد الأمم المتحدة. وفي السنوات الأخيرة انتقل العالم إلى فترة

المرفق

تغييرات التصويتات المسجلة و/أو
التصويتات بندااء الأسماء

القرار ١٤/٤٨ في مجمله

بعد التصويت، أبلغ وفد جمهورية افريقيا الوسطى الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا.